مجلة

المصرفي

الهيئة الاشرافية

- السيد / المعتصم عبد الله الفكى
  مدير عام الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء
- السيد / د. مصطفى محمد عبد الله
  مدير ادارة البحوث والتنمية
- السيد / عبدالرحمن محمد عبدالرحمن
  مدير ادارة السياسات

هيئة التحرير

- السيد / محمد الحسن محمد احمد الخليفة
  رئيس التحرير
- السيدة / سالية فاروق هباني
  سكرتير التحرير

المحررون

- السيد / د. الوليد احمد طلحة
- السيد /محمد عبد العظيم محمد
- السيد /محمود حامد عربى

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

تصميم وطباعة

SMELTER103
GRAPHICS DESIGN & PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433

كلمة العدد

يصدر هذا العدد متزامناً مع إعلان الإدارة الأمريكية عن رفع الحظر الإقتصادي عن السودان في 12 / يوليو / 2017م، تجدر الإشارة إلى أن قرار رفع الحظر عن السودان والمفروض منذ عام 1997 قد أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية اوباما في ديسمبر 2016م .

ويرى الإقتصاديون ان رفع الحظر الإقتصادي عن السودان ستكون له آثار ايجابية بإعادة تعامل الجهاز المصرفي السوداني مع المنظومة المصرفية العالمية ليتم من خلاله تنفيذ التحويلات المالية لداخل وخارج السودان ، ويتوقع أن يؤدي ذلك لتنشيط وتشجيع التجارة الخارجية وتحريك الإقتصاد السوداني.

يتضمن هذا العدد بجانب الابواب الثابتة اربعة مواضيع يتناول الموضوع الأول تطور أداء التمويل المصرفي في السودان ويستعرض الثاني متطلبات وممارسات الحوكمة الجيدة في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية ، ويتطرق الثالث إلى نظام الترميز الإئتماني ودوره في مكافحة جرائم غسل الأموال في السودان أما الرابع باللغة الإنجليزية فيتطرق لتحليل عجز الحساب الجاري.

تناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على إصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الأهداف المنشودة .

في هذا العدد

دراسات و بحوث

تطور اداء التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة 2006 – 2016
محمد الحسن محمد احمد الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية
4 - 11

دراسات و بحوث

متطلبات و ممارسات الحوكمه الجيده في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية
بروفيسور/ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم
كبير مستشاري التمويل الأصغر (أجفند)
12 - 19

دراسات و بحوث

نظام الترميز الإئتماني ودوره في مكافحة جرائم غسل الاموال في السودان
أحمد علي سيد أحمد/عميد كلية الحاسوب-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.محمد عز الدين بشير/ كلية الدراسات العليا أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية
20 - 29

أضواء على

سياسات بنك السودان المركزي السارية
محمد عبدالعظيم محمد – إدارة البحوث والتنمية
30 - 33

أحداث إقتصادية

أحداث إقتصادية ...
محلية وعالمية
راشد عبدالله عباس – إدارة البحوث والتنمية
34 - 39

ندوات و ورش

تقرير عن ورشة الطاقة الجديدة و المتجددة
هادية خالد عبدالرحمن – إدارة البحوث والتنمية
40 - 42

قرأت لك

التنافسيه الدوليه وتأثيرها على التجارة العربية والعالميه
إيمان عبد الغفار الطاهر محمد – إدارة البحوث والتنمية
43 - 46

مؤشرات إقتصاية

مؤشرات إقتصاية
نفيسة محمد ميرغني – إدارة الإحصاء
47 - 55

دراسات و بحوث

CURRENT ACCOUNT DEFICIT SUSTAINABILITY EMPIRCAL ANALYSIS - SUDAN:
1981 - 2014
MALIK ABDELLA RAGELLA GOUBARA
Foreign Exchange Department
56 - 64

تطور اداء التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة (2006 – 2016)

محمد الحسن محمد احمد الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

مقدمة :

تحتاج منشأت الاعمال والمؤسسات الى التدفق المستمر للموارد المالية . وذلك لتسيير اعمالها في جانب الانتاج والتسويق لتحقيق العائد المناسب. بالاضافة لتطوير العمليات الانتاجية وتوسيع الطاقة الانتاجية في المستقبل . وهنا يبرز اهمية ادارة الموارد او التمويل (Financial Management).

يمكن تقسيم التمويل الى نوعين . يهتم الاول بتمويل القطاع العام (Public Finance). وخاصة فيما يتعلق بتغطية عجز الموازنة العامة للدولة والذي يتم عن طريق الاستدانة من الجمهور بطرح الشهادات والسندات الحكومية . والاستدانة من الجهاز المصرفي . والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية والبنوك التجارية الدولية والحكومات . بينما يعرف النوع الثاني بالتمويل المصرفي (Banking Finance) ويركز على توظيف الموارد المصرفية (الودائع وغيرها) وتقديمها في شكل تمويل المؤسسات والشركات العامة والخاصة والافراد .

وبالنسبة لدور التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية يرى بعض الاقتصاديين ان مؤسسات الوساطة المالية. وخاصة المصارف تقوم بدور هام في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية . وذلك لانها توجه المدخرات الى المنشآت والمؤسسات . ومن هؤلاء الاقتصاديين (Alexander Hamlet 1781) والذي يعتبر من مؤسسي الولايات المتحدة الامريكية (Josef Schumpeter 1991) .

وقد اوضحت الدراسات التجريبية ان العلاقة موجبة بين التمويل والنمو الاقتصادي . وقد اشارت بعض الدراسات الحديثة إلى ان هنالك علاقة بين النظام المالي والقطاع الحقيقي وموقف الميزان التجاري وتوزيع الدخل ومستوى الفقر .

ويرى بعض الاقتصاديين انه وبالرغم من اهمية التمويل في تحقيق النمو الاقتصادي. الا انه قد يواجه ببعض المخاطر نتيجة لحدوث الازمات المصرفية (banking crisis) . والتي تؤثر سلبا على اداء القطاع الحقيقي. ومثال لذلك ازمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الامريكية خلال الاعوام 2008 و 2009. ولهذا لابد للسلطات النقدية من اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي حدوث هذه الازمات والاثار السلبية التي تترتب عليها. للمحافظة على استقرار وسلامة النظام المالي (Sound and Stable Financial System) ليضطلع بالدور المنوط بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يهدف هذا المقال الى دراسة تطور اداء التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة (2006-2016) . ويتضمن الانتشار المصرفي والتوزيع الجغرافي لفروع المصارف حسب الولايات واداء مؤشرات التمويل حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة. وصيغ التمويل الاسلامية المستخدمة في السودان . بالاضافة للنتائج والتوصيات .

الانتشار المصرفي في السودان :

يرجع تاريخ بداية العمل المصرفي في السودان الى بداية القرن العشرين عام (1903) . حيث تم انشاء فرع البنك الاهلي المصري والذي يعتبر اول بنك تجاري في السودان .ثم انشئ فرع بنك باركليز في عام 1913. وفيما بعد الت اصوله لبنك الخرطوم . وقد تم انشاء عدد من من فروع البنوك التجارية الاجنبية خلال الفترة (1903 -

1960) مثل البنك العربى الاردني والبنك الاثيوبى.ويقوم فرع البنك الاهلي المصري بمهام البنك المركزى فى السودان خلال تلك الفترة وقد شهدت الفترة (1960 - 1970) انشاء بنك السودان المركزي و البنوك التجارية والمتخصصة مثل البنك الزراعى والصناعى والعقارى. وتم خلال الفترة (1974 - 1984)انشاء عدد من البنوك المشتركة مثل بنك فيصل الاسلامى السودانى (1977). ويعتبر اول بنك اسلامى يمارس العمل المصرفي الاسلامي. وتبع ذلك انشاء عدد من المصارف الاسلامية منها بنك التضامن الاسلامى والبنك الاسلامى السودانى . وكذلك سمح لفروع البنوك الاجنبية للعمل فى السودان . وتم خلال الفترة قيد الدراسة انشاء بنك الاسرة . وتم تغيير اسم بنك الادخار الى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليتخصص بجانب بنك الاسرة بتقديم التمويل الاصغر للشرائح الضعيفة فى المجتمع بهدف محاربة الفقر والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فى اطار سعي بنك السودان المركزي نحو تحقيق الشمول المالي واستقطاب الموارد يُمكن للمصارف فتح فروع جديدة دون الحصول على موافقته . واصبحت سلطة فتح الفروع الجديدة لدى مجالس الادارات مع اخطار الادارة المختصة ببنك السودان المركزي .

الجدول (1) يوضح عدد فروع المصارف خلال الفترة (2006-2016) موزعة على الولايات المختلفة .

جـــــــــــــــدول (1)

التوزيع الجغرافى للبنوك التجارية فى ولايات السودان المختلفة

خلال الفترة (2006 - 2016)

الولاية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ولاية الخرطوم	190	199	221	221	242	239	250	263	260	287	312
الولايات الوسطى (سنار.الجزيرة.النيل الازرق والنيل الابيض)	111	106	110	118	119	121	123	126	126	121	137
الولايات الشرقيه (القضارف.كسلا.البحر الاحمر)	66	67	65	57	61	64	74	80	78	82	85
الولايات الشمالية (الشمالية.نهر النيل)	54	55	52	59	63	63	67	67	67	70	72
ولايات كردفان (شمال وجنوب وغرب كردفان)	49	47	48	52	54	55	58	63	63	65	70
ولايات دارفور (شمال جنوب غرب وسط وشرق دارفور)	36	40	40	45	46	47	51	56	56	54	56
الولايات الجنوبية	16	18	38	33	32	0	0	0	0	0	0.0
المجموع	522	532	584	585	617	622	627	655	650	679	732

المصدر: بنك السودان المركزي

يُلاحظ من الجدول (1) الإرتفاع المستمر لعدد فروع المصارف التجارية خلال الفترة (2006 - 2013). بمعدلات متفاوتة. حيث يلاحظ الارتفاع الكبير في عدد فروع المصارف خلال العام 2008. حيث إرتفعت من 532 فرع في العام 2007 إلى 584 فرع في العام 2008. بمعدل 10.0%. بينما إنخفض عدد فروع المصارف في العام 2014 إلى 650 فرع مقارنة ب 655 فرع في عام 2013 بمعدل 0.8%. ثم عاود عدد فروع المصارف الإرتفاع خلال عامي 2015 و 2016. وقد يعزى انخفاض وارتفاع عدد المصارف الى عوامل خاصة بالمصارف مثل ارتفاع التكلفة الادارية والتشغيلية وإمكانية استقطاب العملاء ومدخراتهم وتحقيق الارباح .

جدول (2) نصيب كل ولاية من اجمالى عدد البنوك التجارية فى الولايات

خلال الفترة (2006 – 2016)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ولاية الخرطوم	%36.4	%37	%37.8	%37.8	%39	%38	%40	%40	%40	%42	%43
الولايات الوسطى (اسنار الجزيرة النيل الازرق والنيل الابيض)	%21.3	%20	%18.8	%20.2	%19	%19	%20	%19	%19	%18	%19
الولايات الشرقية (القضارف كسلا البحر الاحمر)	%12.6	%13	%11.1	%9.7	%10	%10	%12	%12	%12	%12	%12
الولايات الشمالية (الشمالية نهر النيل)	%10.3	%10	%8.9	%10.1	%10	%10	%11	%10	%10	%10	%10
ولايات كردفان (شمال وجنوب وغرب كردفان)	%9.4	%9	%8.2	%8.9	%9	%9	%9	%10	%10	%10	%10
ولايات دارفور (شمال جنوب غرب وسط وشرق دارفور)	%6.9	%8	%6.8	%7.7	%7	%8	%8	%9	%9	%8	%8
الولايات الجنوبية	%3.1	%3	%6.5	%5.6	%5	-	-	-	-	-	-
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: بنك السودان المركزي

وبالنسبة لتوزيع الفروع حسب الولايات . يتضح من الجدول (2) ان ولاية الخرطوم حازت على المرتبة الأولى من حيث الحصول على أكبر نسبة من اجمالى عدد الفروع تراوحت بين 36% و 43% فى الاعوام 2006 و 2016 على التوالى ثم أتت الولايات الوسطى فى المرتبة الثانية حيث بلغت ادنى نسبة 18% فى عام 2015. تليها الولايات الشمالية وولايات كردفان ودارفور . ويرى البعض ان تركز فروع المصارف فى ولاية الخرطوم والولايات الوسطى قد يرجع الى توفر الموارد المالية والفرص الاستثمارية والتمويلية المناسبة.

الجـــــــــــــدول (3)

تطور أداء التمويل المصرفي خلال الفترة (2006 – 2016)

مليار جنيه

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي التمويل المصرفي	11.1	13.0	15.0	18.2	20.6	22.9	30.5	37.7	44.3	53.5	67.7
إجمالي الودائع المصرفية	12.3	13.9	16.5	20.8	25.9	27.8	39.5	44.1	53.5	63.4	79.5
الناتج المحلي بالاسعار الجارية	96.6	106.5	135.5	139.4	160.6	182.2	222.5	304.1	448.0	582.9	693.5
معدل النمو السنوي للتمويل المصرفي	%59.1	%16.7	%15.1	%21.4	%13.4	%11.0	%33.3	%23.5	%17.7	%20.6	%26.6
إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع المصرفية	%90.5	%93.2	%90.6	%87.1	%79.6	%82.3	%77.1	%85.3	%82.9	%84.3	%85.2
إجمالي التمويل إلى الناتج المحلي الاجمالي	%11.5	%12.2	%11.0	%13.0	%12.8	%12.6	%13.7	%12.4	%9.9	%9.2	%9.8

المصدر : بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (1) معدل النمو السنوي لاجمالي رصيد التمويل المصرفي خلال الفترة (2006 – 2016)

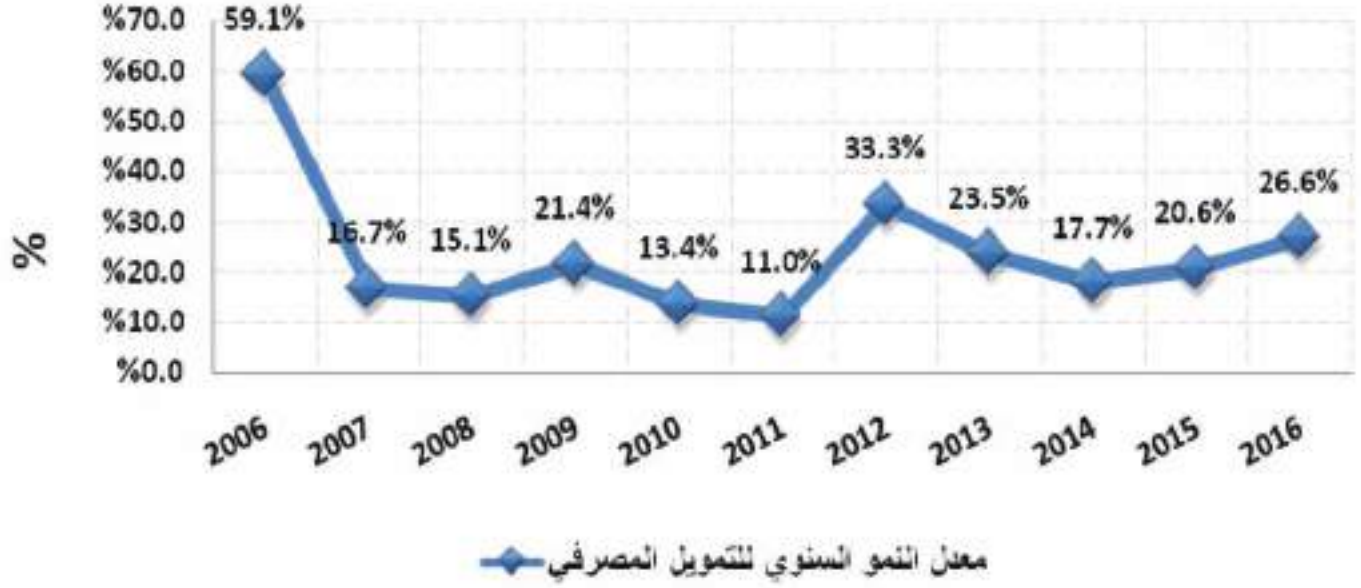

يتضح من الجدول (3) والشكل (1) ان معدل النمو السنوى لاجمالى رصيد التمويل المصرفى قد سجل اعلى معدل 59.1 % فى عام 2006. وإنخفض اجمالى رصيد التمويل بنسبة 17.7 % في عام 2014. وإرتفع بنسبة 20.6% و 26.6% فى العامين 2015 و 2016 على التوالى . وقد يعزى تذبذب معدل نمو رصيد التمويل المصرفى لاسباب خاصة بالمصارف منها ارتفاع مخاطر تمويل بعض القطاعات مثل القطاع الزراعى والصناعى . وحظر تمويل بعض الانشطة بهدف توفير الموارد للقطاعات الانتاجية .

فيما يتعلق بنسبة رصيد التمويل لاجمالى الودائع . فقد بلغت أعلى معدل فى الاعوام 2007 و 2008 . حيث سجلت 93.7% و 90.6% . ويشير ذلك الى التركيز على استخدام الودائع كمصدر للموارد .

أداء تدفق التمويل المصرفى حسب القطاعات .

الجدول (4) يوضح تطور تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات خلال الفترة (2006 – 2016)

مليون جنيه

الفترة	الزراعة	الصناعة	الصادر	* التنمية الإجتماعية	التجارة المحلية	الاستيراد	النقل والتخزين	الطاقة والتعدين	العقارات	أخرى	المجموع
2006	786.1	848.5	351.3	334.3	1,821.1	-	2,136.7	-	-	4,116.9	10,394.9
%	%7.6	%8.2	%3.4	%3.2	%17.5	-	%20.6	-	-	%39.6	%100.0
2007	837.1	1,314.3	264.9	382.0	2,093.4	-	1,119.6	-	-	6,576.0	12,587.3
%	%6.7	%10.4	%2.1	%3.0	%16.6	-	%8.9	-	-	%52.2	%100.0
2008	1,485.7	1,904.0	481.1	446.1	2,370.6	-	862.2	-	-	7,131.6	14,681.3
%	%10.1	%13.0	%3.3	%3.0	%16.1	-	%5.9	-	-	%48.6	%100.0
2009	1,686.1	1,556.5	370.0	469.5	2,320.9	-	999.4	-	-	8,257.3	15,659.8
%	%10.8	%9.9	%2.4	%3.0	%14.8	-	%6.4	-	-	%52.7	%100.0
2010	1,599.8	3,826.9	479.2	616.2	2,872.8	2,317.4	1,011.5	76.7	2,052.3	7,254.7	22,107.4
%	%7.2	%17.3	%2.2	%2.8	%13.0	%10.5	%4.6	%0.3	%9.3	%32.8	%100.0
2011	1,483.9	5,531.0	865.0	582.2	3,763.2	2,562.9	1,421.3	520.5	991.3	5,607.9	23,329.2
%	%6.4	%23.7	%3.7	%2.5	%16.1	%11.0	%6.1	%2.2	%4.2	%24.0	%100.0
2012	2,873.0	4,577.5	1,065.6	-	4,168.4	1,259.9	1,636.1	129.2	2,152.9	6,240.3	24,102.8
%	%11.9	%19.0	%4.4	-	%17.3	%5.2	%6.8	%0.5	%8.9	%25.9	%100.0
2013	6,721.0	5,486.7	2,259.2	-	4,368.8	1,886.0	3,433.9	488.5	3,042.3	6,136.1	33,822.5
%	%19.9	%16.2	%6.7	-	%12.9	%5.6	%10.2	%1.4	%9.0	%18.1	%100.0
2014	6,062.1	5,155.8	1,771.5	-	6,588.3	2,968.2	2,237.3	610.4	3,848.1	9,436.9	38,678.6
%	%15.7	%13.3	%4.6	-	%17.0	%7.7	%5.8	%1.6	%9.9	%24.4	%100.0
2015	11,089.4	7,899.3	2,230.5	-	9,928.5	1,568.9	2,508.5	401.2	5,937.0	12,630.0	54,193.3
%	%20.5	%14.6	%4.1	-	%18.3	%2.9	%4.6	%0.7	%11.0	%23.3	%100.0
2016	18,893.6	9,570.9	1,629.1	-	16,627.3	3,012.6	3,455.7	941.6	9,873.8	19,350.7	83,355.3
%	%22.7	%11.5	%2.0	-	%19.9	%3.6	%4.1	%1.1	%11.8	%23.2	%100.0
متوسط نسب المساهمة	%12.7	%14.3	%3.5	%1.6	%16.3	%4.2	%7.6	%0.7	%5.8	%33.2	%100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (2) متوسط نسب مساهمة تدفق تمويل القطاعات إلى إجمالي التدفق خلال الفترة (2006 – 2016)

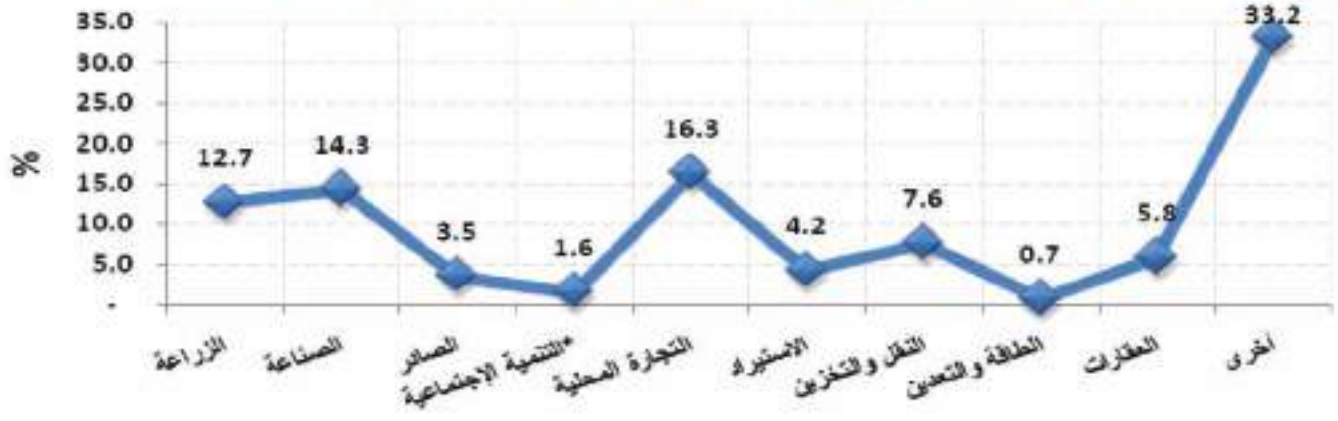

يتضح من الجدول (4) والشكل (2) ان كل من قطاعي التجارة المحلية والقطاع الصناعي سجلا أعلى متوسط للمساهمة في تدفق التمويل المصرفي خلال الفترة قيد الدراسة . بلغت 16.3% و 14.3% على التوالي. وجاءت مساهمة قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة حيث سجل 12.7% . يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة 7.6% . اما القطاعات الاخرى . فقد سجلت نسب متفاوتة من اجمالي تدفق التمويل .

اداء تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ :

تقوم المصارف السودانية بتقديم التمويل المصرفي باستخدام صيغ التمويل الاسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والسلم والاجارة والاستصناع والمقاولة وغيرها .

الجـــــدول (5) تطور تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة (2006 - 2016) مليون جنيه

الفترة	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	مقاولة	أجارة	أستصناع	قرض حسن	أخرى	المجموع
2006	5,559.1	2,116.5	532.0	133.0	-	-	-	-	2,054.3	10,394.9
%	%53.5	%20.4	%5.1	%1.3	-	-	-	-	%19.8	%100.0
2007	7,315.1	1,631.4	497.6	81.7	-	-	-	-	3,061.5	12,587.3
%	%58.1	%13.0	%4.0	%0.6	-	-	-	-	%24.3	%100.0
2008	6,899.7	1,769.3	876.4	290.7	-	-	-	-	4,845.2	14,681.3
%	%47.0	%12.1	%6.0	%2.0	-	-	-	-	%33.0	%100.0
2009	8,186.3	1,641.4	956.0	349.6	1,005.6	24.8	-	-	3,496.0	15,659.8
%	%52.3	%10.5	%6.1	%2.2	%6.4	%0.2	-	-	%22.3	%100.0
2010	11,474.1	1,981.9	1,480.0	257.6	2,295.6	52.2	-	-	4,566.1	22,107.4
%	%51.9	%9.0	%6.7	%1.2	%10.4	%0.2	-	-	%20.7	%100.0
2011	14,312.9	1,548.5	1,424.7	174.8	1,952.2	35.8	-	-	3,880.3	23,329.2
%	%61.4	%6.6	%6.1	%0.7	%8.4	%0.2	-	-	%16.6	%100.0
2012	12,021.9	2,636.9	1,296.3	459.8	2,160.1	89.6	20.1	125.5	5,292.7	24,102.8
%	%49.9	%10.9	%5.4	%1.9	%9.0	%0.4	%0.1	%0.5	%22.0	%100.0
2013	18,012.7	3,740.7	1,772.9	665.3	3,929.5	331.2	32.4	99.6	5,238.2	33,822.5
%	%53.3	%11.1	%5.2	%2.0	%11.6	%1.0	%0.1	%0.3	%15.5	%100.0
2014	20,180.4	3,625.3	2,086.5	1,464.3	5,178.3	144.6	43.2	208.7	5,747.4	38,678.6
%	%52.2	%9.4	%5.4	%3.8	%13.4	%0.4	%0.1	%0.5	%14.9	%100.0
2015	26,968.5	3,822.8	3,582.1	1,622.9	8,402.2	200.2	47.2	120.9	9,426.3	54,193.3
%	%49.8	%7.1	%6.6	%3.0	%15.5	%0.4	%0.1	%0.2	%17.4	%100.0
2016	38,518.7	5,594.0	4,165.5	2,499.7	17,271.5	290.4	52.3	240.8	14,722.4	83,355.3
%	%46.2	%6.7	%5.0	%3.0	%20.7	%0.3	%0.1	%0.3	%17.7	%100.0
متوسط نسب المساهمة	%52.3	%10.6	%5.6	%2.0	%8.7	%0.3	%0.0	%0.2	%20.4	%100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (3)

متوسط نسب مساهمة تدفق التمويل حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة (2006 – 2016)

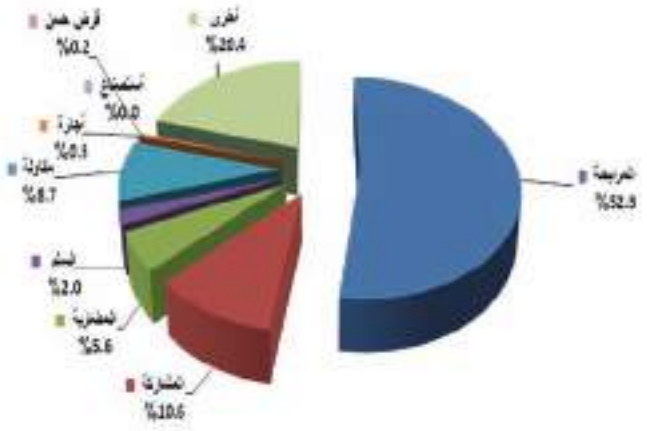

يلاحظ من الجدول (5) والشكل (3) ان متوسط نسبة مساهمة تدفق التمويل بصيغة المرابحة خلال الفترة قيد النظر جاء في المرتبة الاولى حيث سجل 52.3% . تليها المشاركة بنسبة 10.6% ثم المقاولة والمضاربة بنسب 8.7% و 5.6% على التوالي. وجاءت صيغة السلم في المراتب الاخيرة.وقد يعزى التركيز على صيغة المرابحة لسهولة التطبيق. وتم استخدام هذه الصيغة لتقديم التمويل للقطاعات الانتاجية والخدمية . ويرى البعض ان تركيز المصارف على منح التمويل بصيغة المرابحة قد تصاحبه بعض المخاطر في جانب الضمانات والتطبيق غير السليم. حيث لا يتم وفقاً لمتطلبات مرشد صيغة المرابحة الذي اصدرته الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية . تجدر الاشارة الى ان الهيئة قد اصدرت عدد من المراشد لصيغ التمويل الاسلامية المختلفة. أيضاً حددت سياسات بنك السودان المركزي في عام 2002 سقف للتمويل بصيغة المرابحة حيث بلغت أعلى نسبة 30% من اجمالي محفظة التمويل . وذلك للحد من المخالفات التي قد تحدث في تطبيق هذه الصيغة . بالاضافة لتنويع الاستخدام بالصيغ الاخرى لتوزيع المخاطر بين المصرف والعميل.

النتائج و التوصيات :

تم الوقوف على انتشار فروع المصارف في الولايات المختلفة . واتضح ان معدل نموها السنوي ايجابي في معظم الاعوام خلال الفترة قيد الدراسة . وسجل معدل النمو معدلات سالبة في بعض الاعوام . وقد يعزى النمو الايجابي والسالب الى عوامل خاصة بالمصارف منها توقعها باستقطاب موارد اضافية وتحقيق معدل ارباح عالية . وذلك وفقاً لمؤشرات الاداء وتطور النشاط الاقتصادي في الولايات المعنية. واوضح توزيع فروع المصارف الى ان هنالك تركيز على ولاية الخرطوم والولايات الوسطى والشرقية . وذلك نسبة لتوفر البيئة الاستثمارية الموانية وفرص انشاء المشروعات الانتاجية والخدمية و تأسيس وحدات الاعمال والمنشاءت الصغيرة .

وفيما يتعلق بالتصديق لانشاء فروع المصارف . فقد سمحت سياسات بنك السودان المركزي للمصارف بانشاء الفروع دون الرجوع للبنك المركزي والمطلوب إخطاره عند البدء في تاسيس الفرع . وقد أعطيت مجالس ادارات المصارف سلطة التصديق بانشاء الفروع الجديدة . ويرى بعض الاقتصاديين ان المصارف السودانية قد تأثرت سلباً بالاحداث والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية مثل انفصال جنوب السودان وازمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008. والتي انسحبت اثارها على اقتصاديات معظم الدول وازمة انخفاض اسعار النفط والمواد الاولية الحالية والتي بدأت في عام 2014 . وايضاً تواجه المصارف بتحدي ايجاد موارد اضافية وادارتها بصورة تحفظ التوازن بين التوظيف وتوفير السيولة . بالاضافة الى توفر الضمانات الكافية لعملاء التمويل وخاصة التمويل الاصغر . بالإضافة إلى الإنتشار المصرفي في المناطق الريفية. وفي إطار برنامج الشمول المالي والذي تم تضمينه في سياسات بنك السودان المركزي في الأعوام 2015 و 2016.

وبالنسبة لاداء مؤشرات التمويل المصرفي خلال الفترة (2006- 2016) اتضح ان معدلات النمو الاجمالية السنوية ايجابية وارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2006 نسبة لتحسن اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في هذاالعام . وايضاً شهد التمويل حسب القطاعات نمواً ملحوظاً لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات . هذا بالاضافة الى اعتماد المصارف بدرجة كبيرة على التمويل من مصدر الودائع .

وفيما يختص بالمتوسط السنوي لمساهمة تدفق التمويل حسب القطاعات والصيغ. فقد جاء قطاع التجارة المحلية في المرتبة الاولة يليه قطاع الصناعة ثم القطاع الزراعي . وسجلت صيغة المرابحة أعلى مساهمة لتدفق التمويل حسب الصيغ . تليها المشاركة والمقاولة والمضاربة .

أما الصيغ الاخرى . فقد سجلت نسب متفاوتة لمتوسط تدفق

التمويل ويُلاحظ ان صيغة السلم قد جاءت في المراتب الاخيرة , وذلك على الرغم من استخدامها في تمويل انتاج المحاصيل في مناطق الزراعة الآلية .

التوصـــــيات :

على ضوء النتائج المذكورة والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمحلي , وفي اطار البرنامج الاقتصادي الخماسي (2015 – 2019) والذي يهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية واحلال الواردات وزيادة الصادرات توصي الورقة بالاتي :

1. زيادة الموارد المصرفية بانشاء فروع جديدة لاستقطاب الموارد في شكل ودائع عن طريق نشر الوعي المصرفي والادخاري في المناطق الريفية التي تتوفر فيها موارد مالية , وذلك في اطار تنفيذ برنامج الشمول المالي .
2. اعادة هيكلة المصارف بصورة عامة بالتركيز على المصارف المتخصصة وزيادة رؤوس اموالها لتقديم التمويل المصرفي متوسط وطويل الاجل للقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والخدمات المرتبطة بهما)
3. تركيز التمويل متوسط وطويل الاجل على مشروعات انتاج الصادر مع العمل على تحسين الجودة وخدمات الصادر مثل النقل المبرد والتغليف , وذلك لضمان المنافسة في الاسواق الخارجية .
4. التوسع في تجربة تمويل الحاضنات في مجال التمويل الاصغر (الشراكة بين المصارف والجامعات) , وذلك لتوفير فرص العمل للخريجين , مع النظر في تطوير التجربة لتشمل انتاج المحاصيل الرئيسة وانشاء المصانع التحويلية المرتبطة بها .
5. تنويع الضمانات المصرفية لتتضمن الضمانات التي تتناسب مع الشرائح الضعيفة والمجتمع (صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين)
6. تفعيل وتوسيع تطبيق تجربة تأمين العمليات التمويلية الصغيرة والتأمين الزراعي وذلك لتشجيع المصارف لتقديم التمويل الاصغر والزراعي.
7. تعزيز دور صندوق ضمان الودائع المصرفية ليقوم بالدور المنوط به في المحافظة على ودائع العملاء وتأمينها .
8. تعزيز دور ادارات الاستثمار بالمصارف عن طريق بناء قدرات وتدريب العاملين بها لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات المطلوب تمويلها بالاضافة الى دراسة الموقف المالي للعميل (أعرف عميلك) .
9. تعزيز و توسيع تجربة تمويل القطاعات الانتاجية عن طريق المحافظ التمويلية , وذلك لاستغلال الموارد الفائضة لدى فروع المصارف الاجنبية .
10. تشجيع المصارف على تنويع استخدام صيغ التمويل الاسلامية الاخرى بدلاً من التركيز على صيغة المرابحة , وذلك لتفادي حدوث التجاوزات في تطبيقها بالاضافة الى حث المصارف الى الالتزام بما جاء في المراشد الفقهية للصيغ الاسلامية بصورة عامة بالاضافة للموجهات الاخرى التي تُصدرها الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية , والمتطلبات التي يصدرها بنك السودان المركزي وخاصة المتعلقة بتقديم التمويل المصرفي .

المراجع باللغة العربية :

- د. محمد فرح عبد الحليم – التطورات النقدية والمصرفية في السودان – الشركة العالمية للطباعة والنشر – السودان 2005.
- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة
- قراءات مختلفة حول الموضوع قيد النظر في الشبكة العالمية للانترنت.
- المراجع باللغة الانجليزية:
- Thorsten Beek, the Role of Finance in Economics Development: Benefit, Risks, Policies, European Banking Center, Discussion paper No 2011-141, Dec. 2011.
- Ang, Jarres.B, Financial Development, Liberalization, and Technological Deepening" European Economic Review, June 2011.
- Beek, Thorsten, Juan Miguel, Asli Demirgue, and Ross Levine, Finance, Firm size and Growth, Journal of Management, Banking, and Credit, 2008.
- Black Bwrn, Keith, and Victor TY Huang "A Theory of Growth, Financial Development and Trade", Economica 65, 1998.
- Faccio, Giovanni, " An Empirical Assessment of the Relationship between Finance and Growth" IMF Working Paper 03/123, Washington D.C. June 2003.
- Green Wood Jeremy and Boyang Jovanovic, " Financial Development, Growth, and the Distribution of Income " Journal of Political Economy Oct. 1990

متطلبات و ممارسات الحوكمه الجيده في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية

بروفيسور

بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

كبير مستشاري التمويل الأصغر (أجفند)

1. مقدمه

هذه الورقة تعتبر محاولة غير مسبوقه للخوض في موضوعات مختلفه متعلقة بالحوكمه في مؤسسات التمويل الأصغر من خلال التجربة العالمية والوضع الحالي للحوكمه في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية. تبدأ الورقة بتعريف الحوكمة وأهميتها في درء وإدارة الأزمات. كما تتناول الأسس والممارسات العالمية الجيدة للحوكمه في مؤسسات التمويل الأصغر مثل المجالس الفعاله . إجتماعاتها وأسس مكافأتها. أسس التوازن في المهام بين الأدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وكيفية مجابهه التحديات المألوفه في الحوكمه. كما تتناول واقع الحوكمه في مؤسسات وبنك التمويل الأصغر في السودان على هدى الإطار الرقابي والتنظيمي 2011. و من واقع تقييم عام للوضع الراهن في مجال الحوكمه عند مقدمي الخدمه بالسودان بإستصحاب ما جاء في الإطار الرقابي والتنظيمي 2011 المعدل و2017. كما سنحاول أن نضع ملامح عامه لكيفية الخروج من "نفق الحوكمه" على المستوى الرقابي والتنظيمي من جهة وعلى مستوى مقدمي الخدمة من جهة أخري.

2.تعريف الحوكمة الجيده وأهميتها في درء وإدارة الأزمات

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة. مجلس إدارتها. مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح) . كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. بالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة. وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة. وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة. 1

واصبحت الحوكمة الجيدة واحدة من متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم وذلك لدرء وإدارة الأزمات.كما تعتبر إحدى آليات الاصلاح الإداري. ورضا العملاء والمساهمين.كما تعتبر التزاماً صريحا من المؤسسة بالقوانين والأنظمة والمعايير الدولية في الشفافية والإفصاح.

1 http://www.oecd.org

الحوكمة الجيدة هي مقدرة أعضاء مجلس الإدارة لمراقبة وضع المؤسسة. عمل قرارات إستراتيجية حكيمه. وجعل التنفيذيين مسؤولين من تنفيذ قراراتهم. وفي المحصلة النهائية يعني ذلك نوعية أعضاء مجلس الإدارة وثقافتهم وممارساتهم وعلاقتهم السلطوية مع التنفيذيين في المؤسسة). في عام 2016 تم إجراء إستبيان لـ 160 دوله ضمنت الحوكمه ضمن أهم 9 مخاطر التمويل الأصغر في المؤسسات [2]. بترتيب رقم (9). وفي أفريقيا صنفت ضمن أهم (5) مخاطر بينما صنفت في آسيا ضمن أهم (13).

3. الأسس والممارسات العالمية الجيدة للحوكمه في مؤسسات التمويل الأصغر

تتعلق الأسس والممارسات العالمية في الحوكمة الجيدة بموضوعات الممارسات الجيدة لإعضاء مجالس الإدارات والتى حددت بالمعرفة بعوامل القوى الضعف عند المؤسسة. والإستعداد للحضور والمساهمة في اعمال المجلس ولجانه. والإستعداد لطرح أسئله رئيسية ليس الجلوس فقط. وفهم القوائم المالية ومؤشرات الأداء الرئيسة والمعلومات ذات الصله عدم الوصول لنتائج في حالة نقص المعلومات او أخذها من إدارة البنك. تمثيل مصالح المؤسسة ككل وليس أي مستثمر فيها دعم القرار الذي يتوصل إلية المجلس بالاغلبيه. ضمان السرية والإستغلالية والموضوعية والأسس الأخلاقية. البعد عن تضارب المصالح أو العمليات المتضارية أو التمويل من المؤسسة.

الجدول (1) يوضح الممارسات الجيدة في إدارة مؤسسات التمويل الأصغر.

جـــــــــدول (1)

الممارسات الجيدة لعضو مجلس إدارة مؤسسات التمويل الأصغر	طبيعه الممارسات في السودان
الإلمام بالرؤية والهدف والسياسات والبرامج الخاصة بالمؤسسة	ليس في كل الأحوال
معرفة عوامل القوى الضعف عند المؤسسة	ليس في كل الأحوال
الإستعداد للحضور والمساهمه في اعمال المجلس ولجانه	ليس في كل الأحوال
الإستعداد لطرح أسئله رئيسية	هنالك بعض الحالات المثاله
فهم القوائم المالية ومؤشرات الأداء الرئيسة والمعلومات ذات الصله	ليس في كل الأحوال لغياب تنويع التخصصات
عدم الوصول لنتائج في حالة نقص المعلومات او أخذها من إدارة البنك	هنالك نقص في المعلومات في بعض الموضوعات
تمثيل مصالح المؤسسة ككل وليس أي مستثمر فيها	البعض ينظر لجهته التى يمثلها ومصالحها فقط وليس مصلحة المؤسسة
دعم القرار الذي يتوصل إلية المجلس بالاغلبيه	يحدث في الغالب
ضمان السرية والإستقلاليه والموضوعيه والأسس الأخلاقية	يحدث في الغالب ولكن ليس بالصورة المثاليه

[2] شمل الإستبيات 60 دوله و عدد المخاطر (20) من بينها الإستراتيجية، مخاطر الإدارة النقاه، مخاطر الإقتصاد الكلي، المنافسه، مخاطر الإئتمان، التنظيم، التدخل الحكومي القدرات المالية الخ. المصدر Center for the Study of Financial Inclusion (CSFI). Banana Skin's Survey. 2016

الجدول (2) يوضح مقارنة التجربة السودانية بالأسس العالمية لتكوين مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر.

جـــــــــــــدول (2)

تكوين مجلس إدارة فعال	
الوصف	التجربة السودانية
يرشح 5 أعضاء من الجمعيه العموميه من كبار المساهمين بعدد مثالي 9-7 والمجلس الفعال يتكون من 5 - 15.	لاتوجد جمعيات عمومية في أغلب الأحيان والعدد في الإطار الرقابي من 5 إلى 10 والملاك 75% على الأقل من جمله أعضاء المجلس.
يشكل المجلس من تخصصات متعدده في المصارف والمحاسبه و التمويل والقانون والتمويل الأصغر ومعرفة السوق والمنظور الإجتماعي. مع التنويع حسب النوع والإثنية.	ليس هنالك تنوع واضح في التخصصات على الرغم من أن الإطار الرقابي وضح ذلك
لابد من مد الأعضاء بنبذه تعريفية و معلومات أساسية بعد التعيين	لا يوجد في أغلب الأحيان حسب علمنا
ينبغي معرفة عضوية العضو في مجلس آخر وعليهم تعبئة إستماره (code of conduct) وإستمارة (تضارب المصالح) ويجوز أن يكون بالمجلس أعضاء نافذين سياسيا أو مستفطبين لموارد مالية أو يشكلون هيبة للمؤسسة	حسب الممارسات ببنك السودان المركزي لا تشمل إستمارات مجلس الإدارة تضارب المصالح حسب الإطار الرقابي ينبغي أن لا يكون العضو مدير في بنك أو مؤسسة مالية أخرى ولا يجوز شغله عضوية مجلس إدارة في أي أكثر من مؤسسة إلا بموافقة البنك المركزي
على الرغم من أن تعيين الأصدقاء القدامى أمر جيد لأنه يقدم دعم للمؤسسة ولكن ربما لا يكونو مؤهلين مهنيا.	يوجد تعيين الأصدقاء أو المعارف في بعض الأحيان
قياس أداء الأعضاء وتعويضهم تعويض ماليا (مدرسة التعويض المالي ومدرسة الإلتزام الإجتماعي)- التعويض العالي 500 - 2000 دولار سنويا.	لايوجد قياس للاداء والتعويض في حدود 1200 دولار في السنة في المتوسط وهنالك مؤسسات تقدم تعويضا أكبر.
الموازنه بين أهداف المجلس وأهداف المدير العام	هنالك موازنه في أغلب الأحيان ومعرفة بمهام الطرفين ولا وجود لتضارب

هنالك خصائص عامة لمجلس الإدارة كان من المهم ذكرها من أهمها: عدم تدخل المجلس في العمل اليومي للمؤسسة. وعدم ظهور رؤساء المجلس بمظهر المدراء مما يفقد المدراء الحقيقيين الإستقلالية والخضوع للمحاسبة. في الحقيقة تشكيل مجالس الإدارات وفعاليتها يختلف بإختلاف الملكية، (القطاع الحكومي المانحين والمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، وزبائن التمويل الأصغر كمساهمين - تجربة جرامين).

تجربة بنوك الإيداع إعتمدت نموذج الإستثمار الإجتماعي - Social Investment وخلطت رأسمال بإستثمارات القطاع الخاص في كل دولة. هذه التركيبة في المساهمات ينبغي أن تنعكس في تشكيلة أعضاء المجلس. كما نرى غياب لتعريف الاعضاء المستقلين . وعمر الأعضاء والتقسيم حسب النوع (ذكر وأنثي). ولذلك نلاحظ هيمنة العنصر الذكوري في مجالس إدرات المؤسسات لهذا السبب.

من أهم متطلبات الحوكمة الفصل الكامل بين مهام مجلس الإدارة ومهام المدير العام. وفي غياب هذا الفصل تكون العلاقة بين الطرفين غير وديه وغير مهنية مما يؤثر على أداء المؤسسة المالي والإداري.

الجدول (3) يوضح مهام مجلس الإدارة والمدير العام في مؤسسات التمويل الأصغر

جـــــــــدول (3)

مهام مجلس الإدارة والمدير العام		
المسؤوليات	مجلس الإدارة	المدير العام
تطوير الرؤية	ضمان تطوير الرؤية وتقييم الإدارة التنفيذية	إنجاز الرؤية عبر العمليات بالمؤسسة وإقتراح إستراتيجيات للوصول للمهام الإجتماعية
الأداء المالي	حماية حقوق المساهمين ووضع أهداف مالية رئيسية وتقييم المدير العام في المهام المالية	وضع نظام ثقافه لحماية العملاء ومنع الإختلاس وضمان عمل المؤسسة حسب اخلاقيات المعروفه عالميا
الأداء المسؤول	الموافقه على أسس السلوك الأخلاقي والتعليق على تقارير المراجعه الداخلية	خلق إدارة قوية لمرقبة سياسات الموارد البشرية و أداء القوى العاملة
التخطيط والإستراتيجية	وضع إطار إستراتيجي للتخطيط والموافقة على الخطة الإستراتيجية المرفوعه من المدير العام	وضع الخطة الإستراتيجية إعتمادا على موجهات المجلس ووضع خطط سنوية مالية وتشغيلية وتنفيذها
سياسات المؤسسة	مرافبة السياسات وطرق ادائها	وضع وتنفيذ السياسات التشغيلية
التعاون مع المساهمين	مرافبة رغبات المساهمين وتمثل المؤسسة في المجتمع	تنفيذ رغبات المساهمين والعملاء والعاملين
التنظيم	التواصل الرسمي مع منظمي القطاع على مستوى القطر وتنفيذ متطلباتهم	ضمان أن تكون المؤسسة منجاوبه ومنفذه للقوانين والنظم. وكذلك رفع التقارير المنظمة لقطاع والمشرفين عليه بشفافية وفي أوقاتها

ويوضح الجدول (4) المتطلبات المعروفة لإجتماعات مجالس الإدارات والوضع في السودان. ونلاحظ وجود بعض الإخفاقات خاصة في الحصول على ملف الإجتماعات قبل فترة كافيه وفي إكتمال النصاب وفي غياب اللجان أو عدم فعاليتها في حالة وجودها. وغياب المعلومات الكافيه في بعض الأحيان وفي فعالية الإدارة الجيدة للوصول للنتائج.

جـــــــدول (4)

متطلبات إجتماعات مجلس الإدارة	
الوصـــــــــــف	الوضع في السودان
الحصول على الملف الخاص بالإجتماع على الأقل قبل 5 أيام من تاريخ الإجتماع	في الغالب تصل الملفات قبل يوم إلى 3 أيام
على الأعضاء الإطلاع على الملف وإعداد التعليقات والملاحظات قبل الإجتماع	ليس كل الأعضاء يطلعون بشكل جيد قبل الإجتماع على الملفات المرسله. والملفات تأتي متأخرة والأعضاء مشغولين بالأعمال اليومية
على جميع الأعضاء حضورالإجتماع	في الغالب النصاب مكتمل. إلا أنه ليس كل الأعضاء حضورا في الوقت المحدد وبعضهم يأتي متأخرا بعض الشيء.
ينبغي أن تكون أجندة الإجتماع واضحة ومتوازنة بين الموضوعات التقليدية والخاصة	في الغالب يحدث ذلك
على رؤساء اللجان إعداد وتقديم تقارير وافيه	لاتوجد لجان في بعض المؤسسات وفي البعض الآخر اللجان غير فاعله
على رئيس الجلسة مساعدة الأعضاء للوصول إلى راي توافقي في الموضوعات المطروحة للنقاش والتداول	ليس كل رؤساء اللجان ذوى خبرة في إدارة الإجتماعات
على رئيس الإجتماع تقديم المعلومات المطلوبة لإثارة النقاش وعلى كل الأعضاء إبداء رأيهم (ما أمكن ذلك)	ليس في كل الأحوال وفي بعض الأحوال تستمر الإجتماعات لفترة أطول كما هو متوقع منها.

من أهم مقومات الحوكمة هي البعد عن تضارب أو تعارض المصالح. وهو الحالة التي تتأثر فيها موضوعية واستقلالية قرار عضو مجلس إدارة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو تهم أحد أقاربه. أو عندما يتأثر أداؤه بإعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار. على سبيل المثال: إساءة استخدام أصول الشركة أو إجراء تعاملات لأطراف ذوي علاقة. المسائل المرتبطة بالقوائم المالية وغير المالية. ترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وغير ذلك.

[3] الجدول (5) يوضح أنواع التضارب وطرق المعالجه في مؤسسات التمويل الأصغر:

جـــــــــدول (5)

نوع التضارب	التعريف	طرق للمعالجة
الصفقات مع الجهات الأخرى ذات الصلة	النشاطات التى يقوم بها العضو في هذا المؤسسة و التى تخدم مؤسسات أو أفراد آخرين ذوى صله بعضو مجلس الإداره	لا مانع من النشاطات التى يكون فيها تنافس وشروط أو يمكن للعضو تقديم خدمات إستشارية للمؤسسة التى يكون فيها عضو بحكم معرفته بتفاصيلها.
التمويل لأعضاء المجلس أو منتسبيهم	قروض للأعضاء أو لأقربائهم أو لمشروعاتهم	منع هذه التصرف وتحديد الحد الأقصي للقرض مع الشفافية وتحديد طرق واضحة للموافقه عليها
التوظيف للمقربين	توظيف أبناء الأسرة أو أبناء الأصدقاء والجيران والمعارف	منع هذا التصرف. ويمكنهم الحصول على وظائف بعد إجتيازهم المعاينات وإستيفائهم للشروط المطلوبة للوظائف
إستغلال موقع العضو للكسب السياسي	إستغلال الموقع للإستفاده منه في الحصول على منصب أو مكسب سياسي	في هذه الحالة يجب أن يقدم العضو إستقالته أو يجبر على ذلك
التضارب عبر المنافسة	في المؤسسات التى يكون فيها عضوا وفي حالة وجود تنافس بين المؤسستين	تقديم العضو إستقالته من أحد المنصبين
العلاقات المتعددة	في حالة المساهمين العالميين الذين يقدمون الدعم الفني أو الخدمات المالية	وضع سياسات لمعالجة هذا الأمر وتضمينها في الإتفاقية مع المساهمين

4. واقع الحوكمه في مؤسسات التمويل الأصغر في السودان على هدى الإطار الرقابي والتنظيمي

أصدر بنك السودان المركزي في عام 2011 الإطار الرقابي والتنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر. وشمل الإطار شروط تسجيل المؤسسات والشروط الأخرى، بما في ذلك راس المال وخطة العمل لـــ5 سنوات والهيكل الإداري والمراشد والمراجعة والحسابات وعدد أعضاء مجلس الإدارة والسيرة الذاتية للمدراء وأعضاء مجالس الإدارات. كما قسم الإطار الرقابي والتنظيمي المؤسسات إلى إحادية وولائية ومحلية و حدد رأسمالها. ضرورة الاستهداء بمؤشرات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) و (IFSB) فيما يتعلق بمعايير الإفصاح عن القوائم المالية وسياسات تصنيف الديون وتكوين المخصصات مع مراعاة الالتزام بالموجهات التي يحددها البنك.

وفي المجالات المتعلقة بالحوكمة مثل الإدارة والمراجعه نص الإطار الرقابي والتنظيمي على الآتي:

- تُوكل إدارة مؤسسة التمويل الأصغر (مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء والإدارة التنفيذية) إلى من تتوفر فيهم شروط الأهلية والنزاهة من ذوى الخبرة والمؤهلات في المجالات المالية والاقتصادية وفقاً لما يحدده البنك.

- يجب على مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر إدارة الأعمال وفقاً لأسس الضبط المؤسسي المتعارف عليها. - يكون للمؤسسة مدير عام تنفيذي مسئول عن إدارة العمل اليومي.

- يجوز لأي شخص أن يشغل منصب عضو مجلس إدارة أو مجلس الأمناء أو منصب المدير العام التنفيذي أو نائبه بمؤسسة التمويل الأصغر بموافقة البنك المسبقة.

- يحق للبنك رفض عضوية أي شخص لمجلس الإدارة أو مجلس الأمناء أو مناصب الإدارة التنفيذية العليا إذا لم تنطبق عليه الشروط السابقة.

3. دليل الحوكمه. مصرف الإبداع سوريا.

- لا يجـــوز لأي مؤســـسة تمويل أصـغر القيام بتعيين مراجـع خارجي إلا بموافقة مسبقة من البنك.

من الملاحظ أن الإطار الرقابي والتنظيمي لم يشر للجان المجلس بإعتبارها شأنا داخليا كما أوضح أسس عامه لإختيار أعضاء المجلس مثل النزاهة وعدم التعثر والأمانة والخبره والمؤهلات في المجالات المطلوبه بصورة عامه وليست تفصيلية. كما لم يعرف العضو المستقل تعريفا دقيقا [4]. تخصصات المجلس وضعت كخصائص عامة بدون تفصيل مقارنة بالطريقة العالمية في هذا المجال . والتى تشمل في الغالب تفصيل حول التخصصات (المصارف، الإقتصاد، التمويل الأصغر، المحاسبة، فضلا عن إضافة شخصيات معروفة في المجال، وأفراد لهم معرفة بقطاع التمويل الأصغر) [4] بالإضافة إلى متطلبات المهارات العامة التى تتلخص في (المهارات القانونية ومهارات العلاقات العامة والتسويق والموارد البشرية وريادة الأعمال والمهارات الإجتماعية وتنمية المجتمع وتقنية المعلومات وإستقطاب الموارد). ومهما يكن من أمر فإن التجربة العالمية في التمويل الأصغر أثبتت بعض الخصائص العامة لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات (قيادية ومهنية) وهي: الإستقلالية، توفر مهارات إتخاذ القرارات، ومهارات التواصل، والرغبة في العمل كمجموعة متجانسة، والرغبة في التعلم). ستضيف هذه الخصائص لقوة مجلس الإدارة إذا إعتمدت كخصائص عامة مطلوبة ووضعت في الإطار الرقابي والتنظيمي كشروط لازمه. كما لم يدخل الإطار في الإشارة ألى أو تفصيل مطلوبات عدم تضارب المصالح أو الأسس العالمية المعروفه في تكوين مجالس الإدارات كما هو موضح أعلاه. ربما بقية المتطلبات . فيما عدا طبيعه اللجان ومسمياتها (والتى نراها ضرورية في الإطار الرقابي والتنظيمي 6).

ويعتبر ذلك شأنا داخليا لكل مجلس ولا يتدخل فيها البنك المركزي. و لكن ينبغي أن تستوفي المطلبات الأسس العالمية الموضحه أعلاه.

5. الخلاصة والمقترحات

ما لا شك فيه وحسب نتائج هذه الورقة أن وضع الحوكمة بمؤسسات التمويل الأصغر وضعا هشا. وربما يكون لعمر التمويل الأصغر القصير في السودان دورا في عدم الإلتزام الكامل بمتطلبات الحوكمة على المستويين التنظيمي وعلى مستوى المؤسسات القاعدية. ولكن آن الأوان للقيام بتصحيح هذا الإطار على مستوى الجهة المنظمة للقطاع. و البدء في إعداد دراسة مستفيضة لواقع وممارسات الحوكمة بالمؤسسات عبر إستبيانات وزيارات وتفتيش لواقع الإجتماعات وتوثيقها. على أن يتم ذلك بدعم فنى ومالي خارجي. تمهيدا لإصدار نسخة جديدة للإطار الرقابي والتنظيمي ليشمل المتطلبات الجديدة المتعلقة بالحوكمه التى ينبغي توفرها في المؤسسات.

ومهما يكن من أمر وحسب التحليل أعلاه هنالك خصائص عامة لمجلس الإدارة كان من المهم ذكرها في الإطار الرقابي والتنظيمي و متابعتها في التفتيش الدورى من أهمها: عدم تدخل المجلس في العمل اليومي للمؤسسة. وربما يحتاج الإطار الرقابي والتنظيمي أن يفصل تشكيل مجالس الإدارات بإختلاف الملكية (القطاع الحكومي، المانحين والمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، وزبائن التمويل الأصغر كمساهمين). ومن الضروري أيضا للأطار الرقابي والتنظيمي أن يشير للجان المجلس والأسس العامه لهذه المجالس . فضلا عن التعريف الدقيق للعضو المستقل وتفصيل تخصصات المجلس مقارنة بالطريقة العالمية في هذا المجال . خاصة فيما يتعلق بمتطلبات المهارات العامة كالمهارات القانونية ومهارات العلاقات العامة . والتسويق

4. يعرف العضو المستقل على أنه عضو بمجلس الإدارة بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا يربطه بالمصرف أي علاقة أخرى) غير عضويته في مجلس الإدارة. ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل: (1) أن لا تربطه بأي مدير تنفيذي أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في المصرف أو في أي مؤسسة من مجموعته قرابة حتى الدرجة الرابعة. (2) أن لا يكون هو أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة شريكاً للمدقق الخارجي للشركة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس. (3) أن لا يكون قد عمل كمدير تنفيذي في المؤسسة أو في أي مؤسسة من مجموعته خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس. (4) أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو شريك أو مساهم رئيسي (يملك مصلحة مؤثرة) في شركة يتعامل معها المصرف باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها المصرف لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية، وأن لا يكون عضو بمجلس إدارة في أي مؤسسة من مجموعتها (5) أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال المصرف أو في أي مؤسسة من مجموعتها أو أن يكون على علاقة بمساهم رئيسي آخر، ويقصد بهذه العلاقة قرابة حتى الدرجة الرابعة أو الالتزام بالعمل وفق توجيهات أو تعليمات المساهم الرئيسي (6) أن لا يتم انتخابه لأكثر من دورتين (المصدر: دليل الحوكمه، بنك الإبداع سوريا).

5. في غياب التشريعات الخاصة ينبغي أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بوضع شروط أهلية لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات تتفق وخصوصية هذه المؤسسات وطريقة عملها وتركيبة مساهماتها الرأسمالية والتجربة العالمية في هذ الإتجاه.

6. في الغالب يتكون المجلس من لجنة الحوكمه، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر. بينما تقوم بعض المؤسسات بإختصار اللجان للجنتين: اللجنه التنفيذية واللجنه للموارد البشريه.

والموارد البشرية وريادة الأعمال والمهارات الإجتماعية وتنمية المجتمع وتقنية المعلومات وإستقطاب الموارد.

اثبتت التجربة العالمية في التمويل الأصغر بعض الخصائص العامة لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات (قيادية ومهنية) وهي: الإستقلالية، توفر مهارات إتخاذ القرارات، ومهارات التواصل، والرغبة في العمل كمجموعة متجانسة، والرغبة في التعلم. ستضيف هذه الخصائص لقوة مجلس الإدارة إذا إعتمدت كخصائص عامة مطلوبة ووضعت في الإطار الرقابي والتنظيمي كشروط . وأيضا أن يشمل الإطار الرقابي والتنظيمي مطلوبات عدم تضارب المصالح أو الأسس العالمية المعروفه في تكوين مجالس الإدارات كما هو موضح أعلاه.

وعلى مستوي المؤسسات ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بالإلتزام بالأسس العالمية الموضحه في هذه الورقة في الإختيار، وفي أداء المجلس ولجانه وفي الممارسات الجيدة وطرق عمل المجلس والقيام بمهمة التقييم الذاتي لأداء المجلس ككل، وأداء الرئيس التنفيذي ولجان المجلس دورياً (مرة في السنة على الأقل). وبالضرورة أن يتم تعريف العضو المستقل بالمجلس. كما نرى أهمية أن تكون لجنة الحوكمة واحده من لجان مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر في السودان. كما نري أهمية التشدد في شروط العددية والنوع ومهام ولجان المجلس وغيرها. والإسراع في وضع دليل للحوكمة في كل المؤسسات. وأن يراعي الدليل أن مؤسسات التمويل الأصغر تختلف في ملكية رؤوس أموالها وفي طرق عملها ومتطلباتها مقارنة بالمصارف التجارية. وأن يوضع هذا الدليل ليس فقط بهدف إستيفاء الشروط والضوابط بل بل أيضا ليكون مرشدا للمؤسسات التى تقوم بوضع شروط للحوكمة تتفق والتجربة العالمية وتقارب الشروط المطلوبة في المؤسسات المحلية. وأن يكون هذا الدليل شاملا ومتوافقاً مع المتطلبات العالمية في حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر ومع تشكيلة المساهمين . ويشمل الدليل :

مجلس الإدارة

تشكيل المجلس (العدد والتخصصات ومواصفات العضو المستقل والخبراء الخ)، الأعباء والمسؤوليات ، دور رئيس المجلس

تنظيم أعمال المجلس (متطلبات إجتماعات مجلس الإدارة)، أنشطة المجلس، ممارسات عضو مجلس الإداره و تضارب المصالح

التقييم الذاتي لأداء المجلس ولجانه.

لجان مجلس الإدارة

أحكام عامة، تشكيل اللجان وأهدافها،صلاحيات اللجان ومهامها، لجنة الحوكمة، لجنة المكافآت والترشيحات،لجنة التدقيق وأدارة المخاطر و **الضبط والرقابة**

الأحكام العامة، موجهات الرقابة الداخلية،التدقيق الداخلي (الأهمية والإجراءأت)، موجهات التدقيق الشرعي،موجهات التدقيق الخارجي، وإدارة المخاطر

الإفصاح والشفافية

أحكام عامه، موجهات الشفافية والإفصاح في القوائم المالية

العلاقة مع المساهمين وحقوقهم

الأحكام المساهمين وحقوق المساهمين .

المراجـــــــــــــع

Center for the Study of Financial Inclusion (CSFI), Banana Skin's Survey, 2016

Council of Microfinance Equity Fund, The Practice Corporate Governance in Microfinance Institutions, revised edition 2012

http://www.oecd.org

دليل الحوكمه، مصرف الإبداع، سوريا.

نظام الترميز الإئتماني ودوره في مكافحة جرائم غسل الأموال في السودان

أحمد علي سيد أحمد

عميد كلية الحاسوب، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

د. محمد عز الدين بشير

كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية

المقدمة :

عرفت جريمة غسل الأموال منذ عدة عقود في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن استخدامها المحدود لم يلفت الانتباه إليها .وقد ارتبطت بشكل أساسي بتجارة المخدرات وبشكل اقل بجرائم الرشوة والتهرب الضريبي والأنشطة السياسية. وبالمقابل تهدف جهود مكافحة غسل الأموال إلى الحد من قدرة المجرمين على الإستفادة من المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الجريمة، مما يجعلها عنصرًا فاعلا و من عناصر مكافحة الجريمة.

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات التي تدور فيها الأموال الغير المشروعة، وذلك لما تتمتع به هذه البنوك من تشعب في العمليات المصرفية وسرعتها وتداخلها، مما يؤكد على دورها الرئيسي في ابعاد الأموال غيرالمشروعة عن مصادرها غير المشروعة وإضفاء صفة المشروعية عليها. ويمكن ان يكون للبنوك ادوار أكثر وضوحاً خاصة مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

وظهرت فكرة البحث علي إستغلال البيانات التي يقدمها نظام الترميز الإئتماني عن عملاء الجهاز المصرفي الممنوح لهم تمويل من قبل المصارف.إذ تقوم الفكرة علي زيادة حقول بيانات العملاء من نطاق التعثر في التمويل إلي نطاق أوسع وهو بيان ما إذا كان العميل مدان في جريمة غسل الأموال أم لا. إذ تقوم نيابة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتغذية بيانات عن من تمت إدانتهم بجرائم غسل أموال، عن طريق تصميم مصفوفة إلكترونية أو ورقية بها تفاصيل عن تاريخ الإدانة، نوع الجريمة التي تمت الإدانة فيها و العقوبات المفروضة من قبل المحكمة. وبعد ذلك تتم تغذية بيانات العميل بهذه البيانات في قواعد بيانات وكالة الإستعلام الإئتماني وذلك بعد ترميز جميع عملاء الجهاز المصرفي بزيادة رقم أخير إذ يصبح (13) رقم بدلاً عن (12) رقم، حيث يشير الرقم (1) للإدانة بجريمة غسل الأموال والرقم (0) يرمز لخلو تقرير العميل عن عمليات إدانة بجريمة غسل أموال.

يكون للبنك عدة خيارات إما بفتح حساب للعميل ومراقبة هذا الحساب هذا إذا لم يكن للعميل المدان حساب طرف المصرف. أما إذا كان للعميل حساب فإن البنك إما أن يقوم برفع درجة مخاطر الحساب إما قفل حساب العميل المدان.

ونظراً لحداثة نظام مكافحة غسل الأموال في السودان صدر قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في يونيو من العام 2014م. فإن العمليات التي تمت فيها إدانات بجريمة غسل أموال مازالت قليلة، ولكن بالرغم من قلة الإدانات من المرجح لها أن ترتفع في المستقبل

دور نظام الترميز الإئتماني في الحد من جرائم الاموال:

لمعرفة دور نظام الترميز الإئتماني في الحد من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم اختيار عينة عشوائية من المبحوثين (30 من موظفي البنوك السودانية) ووزعت عليهم استبانة تم إعدادها من قبل الباحث وستخدم الغرض الأساسي لهذا البحث حيث اشتملت الاستبانة على جزأين . الجزء الأول ويحتوي المعلومات الأساسية عن المبحوثين مثل : (العمر . سنوات الخبرة . المؤهل العلمي . التخصص العلمي . الوصف الوظيفي . مكان العمل. طبيعة نشاط المصرف وجنسية البنك) . بينما اشتمل الجزء الثاني على الأسئلة الخاصة بالدراسة وقد حدد الباحث خمس مستويات للإجابة هي (موافق بشدة . موافق . محايد . لا أوافق . لا أوافق بشدة) وذلك وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

طريقة الصدق الظاهري للمقياس:-

هذه الطريقة ـ طريقة اتفاق الخبراء والمحكمين أصبحت من الطرق شائعة الاستخدام في مجالات البحوث الاجتماعية والتربوية.

طريقة التصحيح :-

أعطيت أوزاناً للإجابة علي كل بديل من البدائل الخمس . وتراوحت الأوزان ما بين (5-1) ففي حالة تكون العبارات إيجابية تعطي الأوزان كما يلي :

- (5) أوافق بشدة
- (4) أوافق
- (3) محايد
- (2) لا أوافق
- (1) لا أوافق بشدة

أما إذا كانت العبارة سلبية تكون الأوزان كالآتي :

- (1) أوافق بشدة
- (2) أوافق
- (3) محايد
- (4) لا أوافق
- (5) لا أوافق بشدة

الصدق الذاتي للإستبانة :

لمعرفة الصدق الذاتي للإستبانة استخدم الباحث الجزر التربيعي لمعامل الثبات حيث تبين أن الصدق الذاتي للمقياس (91 %) وهي درجة صدق عالية . الأمر الذي يدعو إلى الاطمئنان بأن الإستبانة صالحة للاستخدام.

المنهج الإحصائي المستخدم :-

للوصول إلى نتائج الدراسة بقياس فروضها وذلك بعد جمع البيانات الخاصة لعينة الدراسة . قام الباحث بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية-SPSS (STATISTI CAL PACKAGES FOR SOCIAL SCIENCES) وعلى ضوء المعالجات الإحصائية التي أستخدمت في الدراسات السابقة . والفروض التي تسعى الدراسة لإختبارها . تم اتباع الأساليب والمعالجات الإحصائية التالية :-

1. إختبار مربع كاي لإختبار جودة التوافق في تحليل آراء المبحوثين .
2. معامل قوتمان للتجزئة النصفية .
3. معامل الثبات (الفاكرونباخ) .

التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة

تحليـل النتائـج :

المتغيرات الأساسية

العمـــــــــر :

بالنسبة لمتغير العمر يلاحظ أن العينة التي اختارها الباحث كانت غالبية أعمارهم تتراوح بين -30 - 40 سنة بنسبة 33.3% ثم الذين هم فوق الخمسين سنة بنسبة 30% يليهم الذين تراوحت أعمارهم بين 40 - 50 سنة بنسبة 23.3% وأخيراً الذين كانت أعمارهم دون الثلاثين سنة بنسبة بلغت 13.3% . وهذا التمثيل للفئات العمرية يدل على أنه بالعينة فئات عمرية طموحة لها المقدرة على المواكبة والتطوّر مما يكسب هذه الدراسة درجة عالية من الموثوقية. والجدول (1) يوضح ذلك :

جدول (1) توزيع العينة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	4	13.3
من 30-40 سنة	10	33.3
من 40-50 سنة	7	23.3
50 سنة فأكثر	9	30.0
المجموع	30	100

شكل (1) توزيع العينة حسب متغير العمر

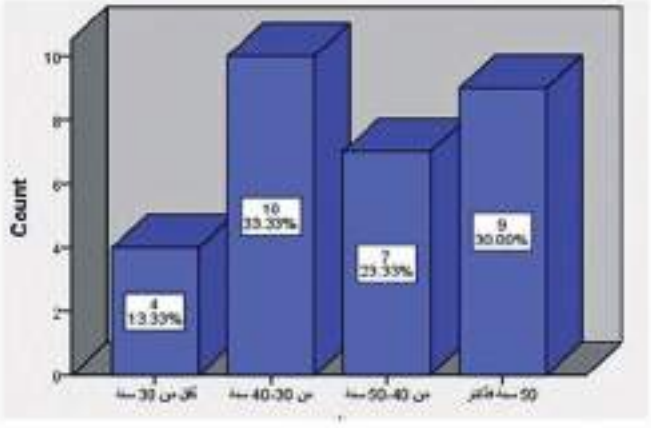

المؤهل العلمي :

كانت المؤهلات العلمية لأفراد العينة محصورة بين المؤهلات العلمية الجامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبة الذين يحملون مؤهل فوق الجامعي 56.7 % .بينما بلغت نسبة الذين يحملون مؤهل جامعي 43.3% بينما لم يكن هناك ظهور لحملة شهادة الثانوي العالي . مما يدل على أن العينة بها مؤهلات علمية ذات كفاءة يمكن أن تدعم من موثوقية النتائج لهذه الدراسة والجدول(2) يوضح ذلك :

جدول (2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي عالي	0	0
جامعي	13	43.3
دراسات فوق الجامعية	17	56.7
المجموع	30	100

شكل (2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

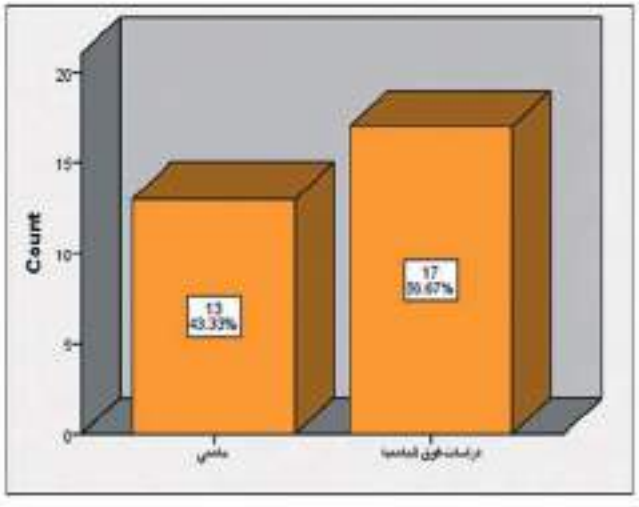

التخصص العلمي:

أما التخصصات العلمية لأفراد العينة فكانت متباينة ما بين المحاسبة . الإقتصاد . تقنية المعلومات وتخصصات أخرى لم يحددها الباحث حيث نجد أن غالبية أفراد العينة كانوا من أصحاب التخصصات الأخرى بنسبة 33.3% يليهم المتخصصون في مجال المحاسبة بنسبة 30% . وكذلك الذين تخصصوا في مجال الاقتصاد بنسبة 26.7% وأخيراً أصحاب التخصص تقنية المعلومات بنسبة 10% وهذا التمثيل لهذه التخصصات في العينة يدل على أن هناك تخصصية مهنية لأفراد العينة في مجال العمل ما يعزز من كفاءة النتائج والمخرجات من هذه الدراسة. والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	9	30.0
اقتصاد	8	26.7
تقنية معلومات	3	10.0
أخرى	10	33.3
المجموع	30	100

شكل (3) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

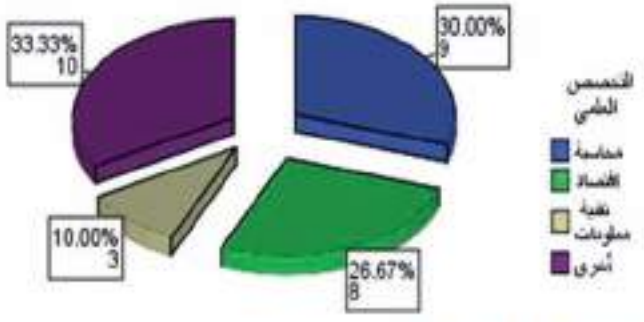

الوصف الوظيفي :

بالنسبة للوصف الوظيفي لأفراد العينة يلاحظ أن نسبة 80 % كانوا يشغلون وظيفة مدير إلتزام بينما نسبة 10% يشغلون وظيفة خدمات العملاء وذات النسبة أيضا كانت للذين يشغلون وظيفة تقنيين وهذا الوصف الوظيفي يؤكد أن أفراد العينة هم من ذوي الإختصاص في مجال العمل المصرفي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما يزيد من درجة إعتماد آراءهم وزيادة الثقة في نتائج الدراسة . وذلك كما هو موضح بالجدول(4) أدناه.

جدول (4) يوضح توزيع العينة حسب الوصف الوظيفي

الوصف الوظيفي	التكرار	النسبة %
مدير التزام	24	80
خدمات عملاء	3	10
تقني	3	10
أكثر من 15 سنة	15	50.0
المجموع	30	100

شكل (4) توزيع العينة حسب الوصف الوظيفي

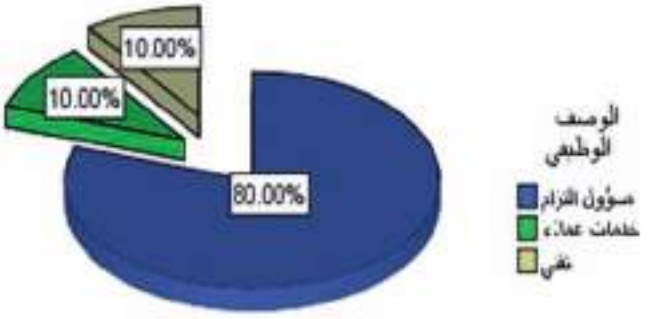

سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة بالنسبة لأفراد العينة يلاحظ أن 50 % كانوا من أصحاب الخبرة أكثر من 15 سنة . بينما كانت نسبة 20% من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات . كما أن الذين لديهم خبرة بين 15-10 بلغت نسبتهم 16.7%. وأخيرا الذين لديهم خبرة بين 5-10 سنة بنسبة 13.3 % . وهذا يدل على أن العينة بها خبرات ذات كفاءة ومتنوعة من حيث عدد السنوات تسهم في نتائج موثوقة من هذه الدراسة . والجدول 5 يوضح ذلك :

جدول (5) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	6	20.0
6 وأقل من 10 سنة	4	13.3
10 وأقل من 15 سنة	5	16.7
أكثر من 15 سنة	15	50.0
المجموع	30	100

شكل (5) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

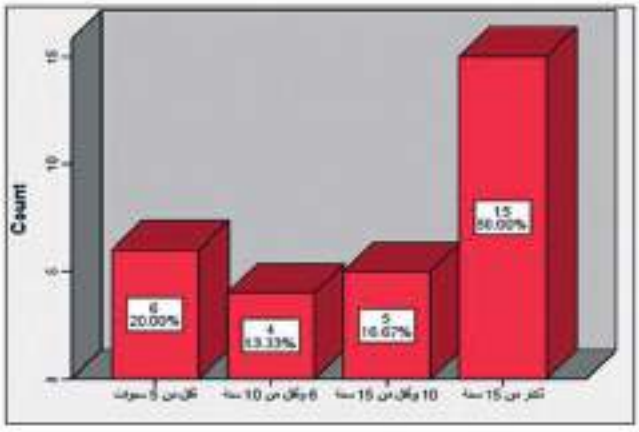

مكان العمل :

بالنسبة لمكان عمل الموظفين الذين كان لهم ظهور في العينة فقد أتضح أنهم جميعا يعملون في الرئاسة بالنسبة للبنك أو المصرف الذي ينتمون إليه ما عدا موظف يعمل في أحد الفروع وذلك بنسبة 96.7% مما يعني أن هؤلاء الموظفون لديهم كفاءات عالية وأداء متميز الشيء الذي يعزز من نتائج هذه الدراسة . والجدول 6 يبين ذلك:

جدول(6) توزيع العينة حسب مكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة %
الرئاسة	29	96.7
الفرع	1	3.3
المجموع	30	100

شكل (6) يوضح توزيع العينة حسب مكان العمل

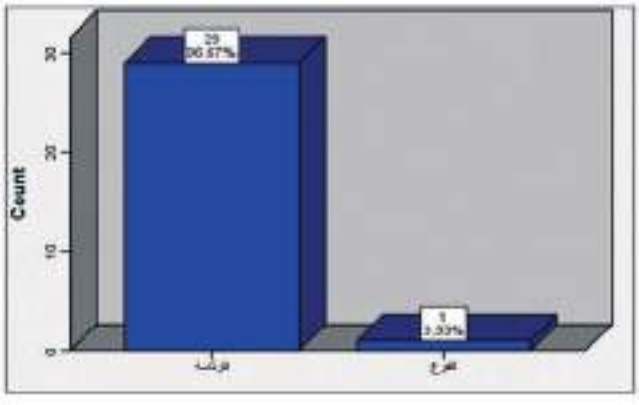

طبيعة نشاط المصرف :

أما بالنسبة لطبيعة نشاط المصرف فيلاحظ أن غالبية المصارف والبنوك التي مثلت عينة الدراسة من المجتمع الكلي (البنوك والمصارف في ولاية الخرطوم) النشاط الأساسي هو التجارة وذلك بنسبة 86.7% بينما أن نسبة 10% من البنوك ذات التخصصية في العمل . وأخيراً نسبة البنوك التي تعمل في مجال الاستثمار شكلت 3.3% . أن هذه النسبة العالية للبنوك التجارية في هذه العينة تدل على أنها تخدم الهدف الأساسي لهذه الدراسة وهذا بدوره يدل على أن نتائج الدراسة يمكن اعتمادها. والجدول (7) يبين ذلك:

جدول (7) توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المصرف

طبيعة نشاط المصرف	التكرار	النسبة %
تجاري	26	86.7
متخصص	3	10.0
استثمار	1	3.3
المجموع	30	100

شكل (7) توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المصرف

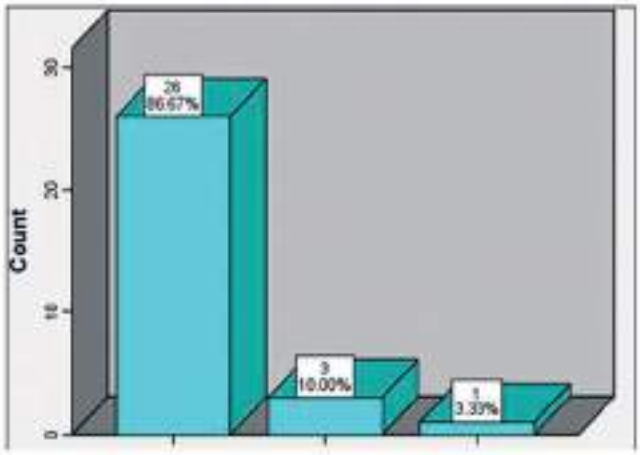

ملكية البنك:

أما من حيث جنسية البنك نلاحظ أن نسبة 53.3% من جملة البنوك التي مثلت في العينة هي بنوك مساهمة عامة يلي ذلك البنوك الأجنبية بنسبة 23.3% . وكذلك البنوك بنسبة بلغت 16.7% . أما البنوك الحكومية و بنسبة 6.7% فقط . وحيث أن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذو صلة وثيقة بالنشاط المصرفي و أن البنوك الخاصة والأجنبية والمساهمات العامة هي أقرب المصارف من هدف هذه الدراسة وهذا أيضا يدل على أن العينة لها توقعات من حيث النتائج تكون ذات ثقة عالية ، والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8) توزيع العينة حسب جنسية البنك

جنسية البنك	التكرار	النسبة %
حكومي	2	6.7
مساهمة عامة	16	53.3
خاص	5	16.7
أجنبي	7	23.3
المجموع	30	100

شكل (8) توزيع العينة حسب جنسية البنك

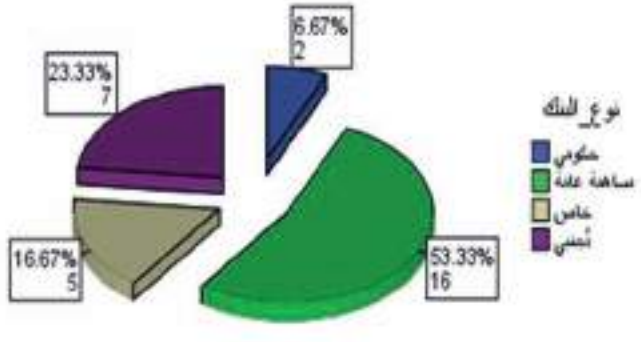

اختبار الفرضيات والنتائج:

- الفرضية الأولى :

وتنص على (نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل).

استخدم الباحث اختبارى مربع كاي لاختبار جودة التوافق وجود فروق ذات دلالة احصائية (معنوية) حيث يستخدم هذا الإختبار لبحث وجود إختلاف في التوزيع التكراري في الخلايا (المتغيرين أحدهما تابع والثاني مستقل) لكل مستوى من مستويات المتغير التابع عبر مستويات المتغير المستقل . وعند أخذ عينة حجمها ni من مجتمع وتم تصنيف العينة إلى k مستوى . وذلك بوضع المشاهدات من العينة في جدول تقاطعي بحيث يكون كل صف من k خلية . وتمثل كل خلية في صف من الجدول إحد مستويات التصنيف لمتغير التابع فإن إختبار كاي لجودة التوافق يبحث في ما إذا كان هناك فروق بين التكرارت النسبية المشاهدة من k خلية وبين التكرارات المتوقعة أو النظرية التي يتم تحديدها بناءً على حاصل ضرب ni في (نسبة التكرار الإجمالي لكل مستوى من مستويات المتغير التابع . أو العدد الكلي للمشاهدات) . وعند وجود اختلاف بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة في خلية واحدة على الأقل فإننا نستنتج أن هناك إمكانية كبيرة في وجود تأثير للمتغير التابع على المتغير المستقل . وتكون قيمة P-value دالة إحصائياً إذا كانت أقل من 0.05 وهذا يقودنا إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

بالنسبة للفرضية الأولى نلاحظ أن قيمة مربع كاي تراوحت بين 8.53 – 35.60 وانحراف معياري تراوحت قيمته بين 0.430 – 0.724 وهي قيم ذات دلالة إحصائية على وجود فروق معنوية . بينما بلغ المتوسط العام لعبارات هذه الفرضية بلغ 4.73 وذلك يدل على إتجاه الموافقة بشدة . كما بلغت قيمة مربع لهذه الفرضية 26.60 وانحراف معياري 0.521 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 . أي أن نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل وذلك يدل على صحة هذه الفرضية . والجدول

(9) يوضح ذلك:

جـــدول (9) نتائج التحليل الإحصائي:

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي) 2	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	آلية الترميز الإئتماني تساعد في حل مشكلة عدم توفر معلومات كافية عن العميل.	4.77	0.430	8.53	0.003	دالة إحصائيا
2	ترميز البيانات الإئتمانية يساعد في حل مشكلة تشابه الأسماء.	4.60	0.724	35.60	0.000	دالة إحصائيا
3	نظام الترميز للعملاء يوفر معلومات تقلل من مخاطر العميل.	4.33	0.661	13.40	0.001	دالة إحصائيا
4	نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل.	4.73	0.521	26.60	0.00	دالة إحصائيا

- **الفرضية الثانية:**

تنص على أن (ترميز بيانات العملاء يعطي صورة شاملة عن العملاء المدانين بجرائم غسل أموال).

بالنسبة لهذه الفرضية نجد قيمة مربع كاي تراوحت بين 0.53 – 11.40 وانحراف معياري بين 0.504 – 0.805 وهي ليست ذات دلالة إحصائية . كما نجد أن قيمة مربع كاي لهذه الفرضية ككل بلغت 0.13 بانحراف معياري قدره 0.507 وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أكبر من 0.05 . وهذا يدل على أن ترميز بيانات العملاء لا يعطي حالياً صورة شاملة عن العملاء المدانين بجرائم غسل الأموال ومما تقدم أعلاه هذه الفرضية ليست صحيحة . والجدول (9 ب) يوضح نتائج ذلك.

جـــدول (9 ب) نتائج التحليل الإرهابي

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي) 2	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	يمكن مكافحة جرمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلكترونياً.	4.30	0.596	11.40	0.003	دالة إحصائيا
2	تساعد الإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال في المصارف في الكشف عن جرمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.20	0.805	14	0.003	دالة إحصائيا
3	الإلتزام بالضوابط والسياسات يحد من جرمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.57	0.504	0.53	0.456	غير دالة إحصائيا
4	ترميز بيانات العملاء يؤدي إلى تقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.53	0.507	0.13	0.715	غير دالة إحصائيا

• الفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أن : (وجود نظام معلومات متطوّر يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال)

أما في هذه الفرضية فنجد أن قيمة اختبار مربع كاي تراوحت بين 7.757 – 18.20 وانحراف معياري تراوح ما بين 0.556 – 0.820 . بينما أن المتوسط العام لعبارات هذه الفرضية قد بلغ 4.63 في إتجاه الموافقة بشدة كما بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفرضية ككل 18.2 بانحراف معياري 0.556 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 مما يؤكد ذلك صحة هذه الفرضية . أي أن وجود نظام معلومات متطوّر يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والجدول (9 ج) وضح ذلك:

جـــدول (9 ج) نتائج التحليل الإحصائي :

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)2	القيمـــة الاحتمالية	النتيجة
1	عدم توفر نظام مراقبة أو ضوابط في نظام المعلومات يؤدي إلى إنتشار ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3.82	0.748	7.757	0.68	غير دالـــة إحصائيا
2	الزيادة في حقول الترميز الإئتماني تزيد من حصيلة التعرف على العميل.	4.12	0.799	9.912	0.007	دالة إحصائيا
3	مخرجات نظم المعلومات توفر معلومات عن العملاء يسهل تحليلها ويسهم في الحد من ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3.98	0.820	8.447	0.001	دالة إحصائيا
4	تضمين حقل في نظام الترميز الإئتماني عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب يزيد معلومات العملاء لمصارف.	4.28	0.730	12.406	0.000	دالة إحصائيا
5	وجود نظام معلومات متطوّر يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.63	0.556	18.20	0.000	دالة إحصائياً

الخلاصـــــة

- أن نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل.
- أن نظام الترميز الإئتماني لايؤدي إلي تقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالصوره الكافية. وذلك من خلال تحليل الفرضية الثانية .
- وجود نظام معلومات متطوّر يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تم التعرف علي مفهوم جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسليط الضوء علي المراحل المختلفة وبيان أثار الجريمة علي المجتمع.
- تم التعرف علي الوسائل والطرق الإلكترونية التي يمكن من خلالها مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . من خلال نظام الترميز الإئتماني.
- يعتبر نطاق نظام الترميز الإئتماني ضيق إذ يستخدم فقط في مجال التمويل المصرفي الذي يعتبر قناة من قنوات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. . كما أن حقول سجلات العملاء الخاصة بنظام الترميز لا تعطي الصوره الشاملة عن العملاء المدانين في جرائم غسل الأموال. ونظام الترميز لا يساعد في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذ انه يقيم فقط مخاطر الإئتمان.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة تطوير نظام الترميز الإئتماني ليشمل جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
2. تضمين حقل إضافي في نظام الإستعلام الإئتماني عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. ضرورة استكمال عملية ترميز بيانات جميع عملاء الجهاز المصرفي .
4. ربط بنك السودان ومحكمة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب . يسهل عملية قيام المحكمة بإرسال بيانات عن من تمت إدانتهم في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. علي البنك إعلام وكالة الإستعلام الإئتماني بالمدانين بالجرائم وإدخال بياناتهم في نظام الترميز الإئتماني.

قائمة المراجع والمصادر

الكتـــــب

- سمير الخطيب . مكافحة عمليات غسل الأموال. الناشرة منشأة المعارف. جلال حري وشركاة. 44 شارع سعد زغلول. محطة الرمل. الإسكندرية. ت/ف4873303/4853055 . 2007م.
- هشام بشير . إبراهيم عبد ربه إبراهيم .غسل الأموال بين النظرية والتطبيق. الناشرة القاهرة المركز القومي للأصدارات القانونية. الطبعة الأولي 2011م.
- هاني السبكي .عمليات غسل الأموال .دار الجامعة الجديدة. شارع سوتير الأزاريطية 2008م.
- د.عطية فياض - جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي(دراسة فقهية مقارنة). دار النشر للجامعات .القاهرة.2004م
- بابكر الشيخ جامعة النيلين - غسل الأموال (ألبات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال).دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع . 2003م.

الدوريـــــات

- التصنيف الإئتماني في السودان النشأة والتطور والرؤي المستقبلية - سلسلة مطبوعات تصدر عن وكالة الإستعلام الإئتماني الإصدارة رقم(5) - إعداد 1/أ.عبدالله الحسن محمد البشير 2/ سهاد أحمد دفع الله 3/إياس عطا 4/ فاروق محمد نور - سبتمبر 2013م .
- تطوير الإستعلام الإئتماني عن العملاء في المصارف السودانية (2011-1980م) - إعداد : أ/ عبدالله الحسن محمد البشير - مدير عام وكالة الإستعلام الإئتماني .

البحوث والدراسات السابقه

- ثامر بن عبدالرحمن بن إبراهيم السالم . مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية في المملكة العربية السعودية رسالة لنيل درجة الماجستير في العدالة الجنائية . جامعة نايف العربية للعوم الأمنية . كلية الدراسات العليا . قسم العدالة الجنائية . 19/4/2009م.
- رنا فاروق العاجز - دور المصارف في الرقابة علي عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية علي المصارف الفلسطينية قطاع غزة . الجامعة الإسلامية - غزة .

كلية التجارة . قسم المحاسبة . 2008م.

- فايزة نهير العنزي – إتجاهات العاملين في البنوك السعودية نحو إجراءات وحدات مكافحة غسل الأموال وسبل تدعيمها. جامعة نايف العربية للعوم الأمنية . كلية العلوم الإجتماعية والإدارية. قسم العلوم الإدارية 2014م.
- سلامة القاضي موسي سعيد مطر . مشهور هذلول بربور. أيمن ابو الحاج. البنوك وعمليات غسل الأموال. جامعة البلقاء التطبيقي.الناشرة مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد الثالث والثلاثون 2012م.
- عوض بن حسن مسفر القحطاني. وحدة التحريات المالية و إختصاصاتها في مواجهة جريمة غسل الأموال. جامعة نايف العربية للعوم الأمنية . كلية الدراسات العليا . قسم العدالة الجنائية . 2010م.
- أشرف عبدالكريم عبدالله قريش . دور ترميز البيانات الإئتمانية في تقليل مخاطر التمويل في السودان .بحث مقدم لنيل درجة الماجستير – أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية .2012م.
- الفاتح الشريف . نور الهدي محمدين – . شركة الطاقة القطرية الدوحة – الترميز الإئتماني ودوره في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي في السودان . جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – كلية الدراسات التجارية – عمادة البحث العلمي – مجلة العلوم الإقتصادية 2013م .

المواقع

- www.arabiclawyer.org/mony-loundring.html
- www.ACAMS.org
- موقع إتحاد المصارف العربية www.uabonline.org . اليوم 25/9/2016 الساعة 6:25م
- الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي . إدارة الإلتزام . اليوم 21/1/2016 الساعة 8:38م : http://www. fibsudan.com
- موقع المقاتل –موضوعات إقصادية-/ عمليات غسل الأموال http://www.moqatel.com/ اليوم:22/1/2015م الساعة 11:00 ص
- جريدة اليوم السابع – السبت 16 مايو 2015م – 11:52
- الكاتب هاني الحوتي - http://www.youm7.com

سياسات بنك السودان المركزي السارية

محمد عبدالعظيم محمد
إدارة البحوث والتنمية

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف الي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي . وخلال الربع الثاني من عام 2017 تم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل الآتي:

أولاً : منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

(أ) المنشور الخاص بصادر فحم المسكيت المنتج في دلتا القاش .

بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/3) الصادر بتاريخ 10/ابريل/ 2017، عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013، وبالإشارة إلى خطاب وزارة ديوان الحكم الإتحادي بتاريخ 2017/3/22م بالنمرة رج/د ح إ/م و/ ولايات/عمومي،ومنشور إدارة السياسات رقم 2014/4 الصادر بتاريخ 2014/3/5م والخاص بحظر تصدير الفحم النباتي بنوعيه (الطلح والمسكيت)، وفي إطار تعظيم عائدات صادر الفحم وضمان الإستفادة من تلك الموارد، فقد تقرر السماح بتصدير فحم المسكيت المنتج في دلتا القاش بولاية كسلا، وذلك وفق الضوابط التالية:

1 - أن يتم التصدير بطريقة الدفع المقدم فقط.

2 - أن تتم إجراءات وعمليات التصدير عبر فروع المصارف العاملة بولاية كسلا.

3 - أن يقدم المصدر شهادة معتمدة من هيئة الغابات بولاية كسلا وخطاب من الأمن الاقتصادي بالولاية تؤكد أن فحم المسكيت المراد تصديره من إنتاج مشروع دلتا القاش.

4 - يتم تطبيق السعر الذي تحدده نقطة التجارة السودانية بوزارة التجارة .

يسري العمل بهذا التعميم إعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على كافة فروع البنوك التجارية العاملة بولاية كسلا فقط،كما اصدر بنك السودان المركزي تعميما بتاريخ 10/ابريل/ 2017 وجه فيه كافة البنوك التجارية العاملة بولاية كسلا باعتماد مؤشر سعر صادر فحم المسكيت المنتج في دلتا القاش والمحدد بواسطة وزارة التجارة بواقع (260) دولار للطن.

(ب) المنشور الخاص بضوابط شراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة للبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية

في إطار المراجعة المستمرة لضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي

. وبغرض جذب موارد النقد الأجنبي وتشجيع البعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية على تحويل النقد الأجنبي لداخل البلاد ولتفعيل دور المنظمات الطوعية والخيرية لتقديم الدعم والمساعدة لكافة الجهات المستحقة . تم السماح للمصارف بشراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة لتلك الجهات بأسعار المصارف المعلنة زائداً الحافز لكل المبلغ المباع. وبالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/4) الصادر بتاريخ 16/ابريل/ 2017. عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013 فقد تقرر الآتي:

أولاً: إلغاء الفقرة 1-3 (ب) من إستخدامات الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي للبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية الواردة بمنشور إدارة السياسات رقم 2015/1 الصادر بتاريخ 2015/1/28 . و الفقرة الخاصة بشراء مبيعات النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة والموارد الأخرى الواردة بالبند ثالثاً موجهات عامة من منشور إدارة السياسات رقم 2016/6 الصادر بتاريخ 1/نوفمبر/2016م .

ثانياً: يتم شراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة للبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية بأسعار المصارف المعلنة زائداً الحافز لكل المبلغ المباع . على أن يتم تقسيم مبلغ النقد الأجنبي على النحو التالي:

1. 70% لصالح بنك السودان المركزي .
2. 30% لصالح المصرف المنفذ للعملية .

يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع مراعاة تعميمه على كافة فروع البنوك التجارية العاملة في السودان

(ج) المنشورالخاص بوقف تصدير زغب القطن مؤقتاً

بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/5) الصادر بتاريخ 30/مايو/ 2017. وعملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013. وبالإشارة إلى القرار الوزاري رقم(6) لسنة 2017م الصادر بتاريخ 10/مايو/2017م وخطاب وزارة التجارة بالنمرة : وت/م و/13/64-1/2 بتاريخ 10/مايو/2017 والخاص بالموضوع أعلاه. فقد تقرر الآتي:

على المصارف عدم إكمال إجراءات تصدير زغب القطن.

يسري العمل بهذا المنشور اعتبارا من تاريخه مع ضرورة تعميمه على كافة فروعكم العاملة .

(د) المنشور الخاص بحظر استيراد السلع المصرية الزراعية و منتجاتها عبر الموانئ والمعابر الحدودية

بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/6) الصادر بتاريخ 22/يونيو/ 2017.و إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (181) لسنة 2017م الصادر بتاريخ 25/مايو/2017م والخاص بالموضوع أعلاه . وبالإشارة إلى البيان الصادر من وزارة التجارة بتاريخ 2016/9/20م و2017/3/16م. وإلى قرارات وزارة التجارة بمنع دخول السلع الزراعية والحيوانية من جمهورية مصر العربية فقد تقرر الآتي :

1 - عدم إكمال الإجراءات المصرفية لإستيراد السلع الزراعية والحيوانية من جمهورية مصر العربية .

2 - عدم إكمال الإجراءات المصرفية لإستيراد أي تفاوى أو شتول من جمهورية مصر العربية .

يسـرى العمل بهذا المنشور إعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على جميع فروع البنوك التجارية العاملة بالسودان .

ثانيا : منشورات الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي :

(أ) التعميم الخاص بالضوابط التنظيمية لعمل مسئول الالتزام بالبنوك التجارية

في إطار مجهودات بنك السودان المركزي الرامية الى الإرتقاء باداء الجهاز المصرفي من خلال تطوير عمل مسئول الإلتزام للمساهمة بشكل فعال في حماية المصارف ومنسوبيها والمتعاملين معها من كافة المخاطر الناجمة عن عدم الإلتزام بالضوابط التنظيمية .ومن خلال اللقاءات الدورية التي يقوم بها بنك السودان المركزي مع مسئولي الإلتزام بالمصارف. قد تلاحظ وجود قصور من بعض المصارف في الإلتزام بالضوابط التنظيمية الخاصة بعمل مسئول الإلتزام . ولمعالجة هذه الجوانب اصدر بنك السودان المركزي تعميما وجه فيه البنوك التجارية بالآتي :

1 - الإلتزام بكافة الضوابط المنظمة لعمل مسئول الإلتزام الصادرة بمنشوراتنا .

2 - الإلتزام بتسمية نائب لمسئول الإلتزام تتوافر لديه المؤهلات الإكاديمية والخبرة العملية المناسبة . والعمل على إبقائهم في وظائفهم ما امكن.

3 - وضع خطط وبرامج تدريبية لمسئولي الإلتزام . على أن يتولى مسئولي الإلتزام مهمة تنظيم برامج تدريبية

للعاملين بالمصرف في مجال الالتزام بصورة عامة والتركيز على البرامج الخاصة باساليب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكيفية إكتشافها والإبلاغ عنها وكيفية التعامل مع العملاء المشتبه بهم . وكافة المستجدات في هذا المجال .

(ب) المنشور الخاص بضوابط و موجهات تحصيل الشيكات عبر المقاصة الإلكترونية

في إطار المراجعة الدورية للضوابط المنظمة لعمل المصارف بما يجود العمل المصرفي وعملاً بأحكام الفصل الرابع المادة 18-1 (أ) من لائحة تنظيم أعمال المقاصة الإلكترونية لسنة 2006م . فقد تقرر إلغاء المنشور رقم (2006/3 - إصدار رقم 2) الصادر بتاريخ 2007/2/20م والخاص بتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية والاستعاضة عنه بالمنشور رقم (2017/2) والصادر بتاريخ 20/يونيو/2017 وعلى المصارف بما فيها فروع بنك السودان المركزي كمستخدم لنظام المقاصة الالكترونية الالتزام بالضوابط والموجهات التالية :-

أولاً: إجراءات وموجهات المقاص الإلكتروني:-

على كل مصرف تسمية موظف مسئول عن المقاصة الإلكترونية وآخر ينوب عنه على أن يتوفر فيهما مايلي :-

- خبرة و معرفة بأعمال التقاص.
- أن يكونا من حملة التوقيع (أ).
- أن يكونا من تدربوا على إدارة نظام المقاصة الإلكترونية ويجب على المصارف إخطار إدارة نظم الدفع ببنك السودان المركزي كتابةً بعناوين الاتصال الخاصة بهما (الاسم. أرقام الهواتف الثابتة والمحمولة. البريد الإلكتروني ورقم الفاكس).
- على المصرف تحديد المسؤوليات والصلاحيات لمستخدمي نظام المقاصة الإلكترونية وتحديثها كل ستة أشهر .
- تنحصر عمليات المقاصة الالكترونية على الشيكات العادية الصادرة بالجنيه السوداني والعملات الأجنبية المعتمدة من بنك السودان المركزي.
- الشيكات المصرفية المرمزة ليست خاضعة للقبول والرفض وتتم إضافتها للمستفيد مباشرة ويكون تقديمها عبر نظام المقاصة الالكترونية بغرض المتابعة من المصرف المسحوب عليه.
- تلتزم المصارف بقبول وتحصيل ودفع الشيكات المرمزة وفق المواصفات والقياسات الواردة في منشوري بنك السودان المركزي رقم (2000/18) الصادر بتاريخ 2000/12/20م ورقم (2005/16) الصادر بتاريخ 2005/12/5م والخاص بترقيم ومغنطة الشيكات المصرفية وتعديلاتهما اللاحقة أو أي منشور آخر يحل محلهما.
- أي شيكات غير مرمزة يتم تحصيلها خارج نظام المقاصة.
- لا يحق لأي مستخدم للنظام إدخال أو قبول أي بيانات مخالفة لما هي على متن الشيك وخط الترميز.
- يجوز تقديم الشيك للتحصيل ثلاث مرات (كحد أقصى) بمعدل مرة واحدة في كل جلسة وذلك في نفس المصرف أو أي مصرف آخر.
- شيكات النقد الأجنبي الخاضعة لأعمال التقاص تخضع لضوابط وموجهات النقد الأجنبي.
- يسمح بإدخال ومسح أي شيك أجل الدفع في نظام المقاصة الإلكترونية في الشاشة المخصصة لذلك لتحصيله في تاريخ استحقاقه.
- تضاف قيمة الشيك المقبول والذي تم تحصيله إلى حساب المستفيد أو لصالحه لحظة وصول الرد مباشرة.
- يتم ختم أي شيك تم تحصيله وقبوله بعبارة) تم دفعه - (PAID (الختم 4 سم X1 سم). بواسطة المصرف المتحصل قبل عملية حفظه وأرشفته. ولا يسمح بختم الشيك أو أداة الدفع بأي ختم قبل ذلك.
- على المصارف ترقيم الشيكات المصرفية لكل فرع على حدة وفقاً لما جاء بالمنشور رقم (2000/18)الملحق (2) الفقرة (2) الصادر بتاريخ 2000/12/20م والخاص باستخدام الشيكات المرمزة بالحبر المغنط. كما عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط عمليات التسلسل الرقمي للشيكات المصرفية الصادرة من فروعها المختلفة.

ثانياً : إدارة المقاصة الإلكترونية وأرصدة حسابات المصارف :-

- يقوم بنك السودان المركزي بوضع قواعد عمل المقاصة ويشمل ذلك تحديد وإعلان مواقيت جلسات التقاص اليومية والتي تتضمن بداية ونهاية جلسة المقاصة الإلكترونية ومواقيت إرسال الشيكات والردود عليها. ويجوز تعديل مواقيت الجلسة لأي سبب موضوعي.
- يقوم بنك السودان المركزي بنهاية جلسة المقاصة الإلكترونية و بعد استخراج التقارير المطلوبة بالقيام

بإجراء تسوية نتيجة المقاصة الإلكترونية بحسابات المصارف بما فيها الرسوم والغرامات المقررة في النظام.

- تقوم إدارة نظم الدفع ببنك السودان المركزي بتلقي الشكاوى من المصارف المتعلقة بنظام المقاصة، و الرد عليها بعد إخطار الإدارات ذات الصلة.

ثالثاً : مسؤوليات والتزامات المصارف :-

مسئوليات المصرف المتحصل (مصرف المستفيد) :-

تنحصر مسئوليات المصرف المتحصل في الآتي:-

- استلام أصول الشيكات المقدمة للتحصيل، وإجراء عمليات التأكد والفحص الدقيق لها قبل الإدخال والإرسال.
- حفظ وتأمين أصل الشيك الذي تم تحصيله وبعد ذلك ختمه بختم (تم دفعه) لفترة لا تقل عن 5 سنوات كحد أدنى.
- تسليم الشيك المرتد للمستفيد في نفس اليوم مرفق معه إشعار صادر من نظام المقاصة الإلكترونية مختوم بختم المصرف وموقع عليه بتوقيعين (لتأكيد صحة البيانات وأسباب الارتداد)
- تسليم الإشعار الصادر من نظام المقاصة للعميل بعد إدخال أو مسح الشيك (Scan) في النظام مباشرة.
- مسئوليات المصرف الدافع (المسحوب عليه):-
- تنحصر مسئوليات المصرف الدافع في الآتي:-
- الرد على التحصيل العادي للشيك في مدة زمنية أقصاها ساعة من وقت استلام صورة وبيانات الشيك، كما يلتزم بالرد على التحصيل الخاص للشيك في مدة زمنية أقصاها نصف ساعة من زمن استلام صورة وبيانات الشيك.
- التحقق التام من صحة بيانات الشيك المدخلة في النظام و مطابقتها مع البيانات الظاهرة على صورة الشيك المرسل للتحصيل عند استلامه صورة و بيانات الشيك، و يعتبر المصرف (الدافع) مسئولا مسئولية كاملة عن كل ما قد يترتب على قبوله الشيك في حالة عدم مطابقة بيانات الشيك المدخلة في النظام مع بياناته الحقيقية.
- في حالة إرجاع الشيك بسبب الإدخال الخاطئ للبيانات على المصرف توضيح الاختلاف و موقع البيان الخطأ مع السبب، كما يجب عليه ذلك في حالة القبول الخاطئ للشيك والقيام بتصحيح البيانات في نفس الجلسة.
- عدم قبول أي شيكات غير مستخدمة لنفس العملة المخصصة لها و عدم قبول أي تعديل على رمز العملة بأي وسيلة.

رابعا : موجهات عامة :

1. يجب على المصارف الاهتمام بجودة طباعة الشيكات والالتزام بالضوابط الفنية لبيانات الشيك عند طباعته.
2. يجب على المصارف إعادة تصميم إجراءات عمل التقاص و وضع ضوابط و إجراءات داخلية خاصة بها لضمان التزام منسوبيها بالتدقيق المطلوب في استخدام نظام المقاصة الإلكترونية في كل مراحله من استلام الشيك، الإدخال وفحص الجودة والإرسال والرد بالقبول أو الرفض.
3. يجب على المصارف تهيئة البيئة المناسبة وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل نظام المقاصة الإلكترونية بجانب الاهتمام بشبكاتها وزيادة سعاتها متى ما لزم الأمر.
4. يجب الإعلان على الشريط الإخباري للنظام عن حالات تعديل الفروع المسحوب عليها ويعتبر ما يرد فيه ملزماً للبنوك.
5. في حالة انقطاع الاتصال بين فرع المصرف ورئاسته يجب استخدام محطات أقرب فرع من فروع مصرفه المرتبطة بنظام المقاصة الإلكترونية.
6. في حالة انقطاع الاتصال بين رئاسة المصرف ومركز الخدمة علي المصرف استخدام محطات مركز الخدمة ببنك السودان المركزي.
7. يمكن لجميع المصارف مسح وإدخال بيانات شيكاتها إلى نظام المقاصة الإلكترونية (أي وضعها في مرحلة فحص الجودة) قبل بدء جلسة التقاص الإلكتروني.
8. يجب حفظ الصور والبيانات الإلكترونية للشيكات وفق ما هو وارد بشأنها في لائحة تنظيم أعمال المقاصة الإلكترونية لسنة 2006م.
9. يتم الاستفسار عن صور وبيانات الشيكات من الأرشيف الإلكتروني وفق ما هو وارد بلائحة تنظيم أعمال المقاصة الإلكترونية لسنة 2006م.
10. الشيكات التي لا يمكن تحصيلها بواسطة نظام المقاصة الإلكترونية لمخالفتها ما جاء بهذا المنشور (الشيكات المختومة مثلاً) يتم تحصيلها خارج نظام المقاصة الإلكترونية.

أحداث إقتصادية .. عالمية ومحلية

راشـــد عبدالله عبـــــاس

إدارة البحوث والتنمية

هل تُخلّص الصين أسواق النفط من سيطرة الدولار الأمريكي؟

في خطوة قد تتحول إلى علامة فارقة في صناعة النفط والغاز عالميا والاقتصاد الدولي . بشكل عام بدأت جمهورية الصين الشعبية اتخاذ الإجراءات الفعلية نحو تنفيذ خططها المعلنة مسبقاً لشراء مستوراداتها من النفط باليوان والذي يجري تعييره بالذهب. وليس بالدولار كما اعتادت. وهو ما قد يؤثر على وضع الدولار الذي تعتمده غالبية الدول المصدرة للنفط.

أنّ النظام الصيني الجديد في التعاملات النفطية يتيح شراء النفط باليوان الصيني أو ما يعادله ذهباً. وهو ما يفيد الدول التي ستتعامل عبره في تكوين احتياطي لا بأس به من المعدن الأصفر الذي يعد ملاذا استثمارياً آمناً خاصة في ظل التوترات السياسية والاقتصادية العالمية.

إنّ القرار الصيني لم يظهر بشكل رسمي وبالتالي أنّ التطبيق لن يكون إلزاميا على جميع العقود. بل غالباً فإنه سيبدأ في بورصة شنغهاي للعقود الآجلة . والتي تتعامل في عقود نفطية من المنتجين مباشرة بالإضافة إلى عمليات إعادة الشراء والبيع.

وقد أوضحت معظم التقارير أن إطلاق الصين -قريبا- لعقود آجلة للنفط الخام بسعر اليوان وقابلية للتحويل إلى ذهب من شأنه وفقاً للمحللين أن يغير قواعد اللعبة لهذه الصناعة. ويمكن أن يصبح هذا العقد أهم معيار للنفط الخام فى آسيا. نظراً لأنَّ الصين تعد أكبر مستورد للنفط في العالم. ويتم تسعير النفط الخام ارتباطا بخامي برنت أو غرب تكساس المتوسط الأجل. وكلاهما مقومة بالدولار الأمريكي. وستسمح خطوة الصين للمصدرين مثل روسيا وإيران بالتحايل على العقوبات الأمريكية عن طريق التداول باليوان. ومن أجل جذب المزيد من التجارة. قالت الصين إن اليوان سيكون قابلاً للتحويل بالكامل إلى الذهب في التبادلات في شانغهاي وهوغ كوغ.

ويرجح التقرير أنَّ القرار الصيني يأتي امتدادا لرغبتها منذ فترة طويلة في الحد من هيمنة الدولار الأمريكي على أسواق السلع في التجارة العالمية. وتم بالفعل تداول العقود الآجلة للذهب المقومة باليوان في بورصة شانغهاي للذهب منذ أبريل 2016. ومن المخطط أن يطلق اتباع هذا الإنتاج للتقويم الذهبي لليوان في بودابست في وقت لاحق من العام الجاري. كما تم إبرام عقود ذهبية مقومة بالذهب في هوغ كوغ في يوليو 2016م بعد محاولتين سابقتين لم تنجحا. وكل ذلك في محاولات سعي الصين إلى تدويل عملتها. وقد حققت العقود نجاحاً معتدلاً.

إن عقود الذهب المقومة باليوان لها انعكاسات هامة وخاصة بالنسبة لبلدان مثل روسيا وإيران وقطر وفنزويلا. مشيرًا إلى أنَّ هذه الدول ستكون أقل عرضة لاستخدام واشنطن للدولار كـ"سلاح ناعم". خاصة إذا تعارضت مع سياسات الولايات المتحدة الخارجية. مضيفاً: "من خلال إنشاء عقود مُستقرة تتعامل بالذهب مقومة باليوان. فيمكن أن تبيع روسيا النفط إلى الصين مقابل اليوان. ثم تأخذ الزيادة من اليوان التي تحصل عليها لشراء الذهب في هونغ كونغ أو لشراء أصول في الصين أو تحويل العائدات إلى الدولارات".

كما أن هذه الخطوة تأتي في صالح معظم منتجي النفط لتبادل احتياطياتهم من النفط بالذهب. و تمكنهم هذه العملية من تحويل ثرواتهم من سائل أسود إلى معدن أصفر. إنها خطوة إستراتيجية للتبادل النفطي بالذهب. بدلاً من الدولارات الأمريكية. والتي يمكن طباعتها في الخزانة الأمريكية بسهولة".

وقد أوضحت الصين للمنتجين أن من سيوافقون علي البيع باليوان سيستفيدون من المزيد من فرص الأعمال. بينما المنتجين الذين لن يبيعوا إلى الصين باليوان فإنهم سوف يفقدون حصصًا في السوق. وربما تأتي المملكة العربية السعودية. حليفة الولايات المتحدة. في هذا الباب. فقد ذكرت وسائل الإعلام الصينية أن الصين اقترحت تسعير النفط السعودي باليوان. ومن غير الواضح ما إذا كانت المملكة العربية السعودية سوف تخضع لأكبر مستورد لنفطها. ولكن بكين قد خفضت حصة المملكة العربية السعودية من إجمالي وارداتها. حيث تراجعت من 25% في عام 2008 إلى 15% في عام 2016.

وبينما سجلت واردات الصين النفطية تزايدا بنسبة 13.8% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2017. إلا أن الإمدادات من المملكة العربية السعودية ارتفعت بنسبة 1% فقط على أساس سنوي. وخلال نفس الإطار الزمني. قفزت شحنات النفط الروسية 11%. مما يجعل روسيا أكبر مورد في الصين. وكانت أنجولا. التي جعلت اليوان العملة القانونية الثانية في عام 2015. تخطت ترتيب المملكة العربية السعودية لتحتل المرتبة الثانية مع زيادة الصادرات النفطية إلى الصين بنسبة 22% خلال الفترة 2015م – 2016م.

أقوى 10 اقتصادات في العالم بحلول عام 2050

تضمن قائمة الاقتصادات العشرة الأقوى في العالم والتي يتوقع الوصول لها بحلول العام 2050 ثلاث مفاجآت . وذلك بحسب تقارير تصدر عن شركات اقتصادية متخصصة . حيث يعتقد الخبراء الاقتصاديون أن خارطة الاقتصاد العالمي ستكون قد تغيرت بالكامل خلال الثلاثين سنة المقبلة.

وخلصت شركة(PwC) (Price Water house Coopers) المهنية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية إلى تحليل يرسم شكل الاقتصاد العالمي بعد 33 عاماً من اليوم، أي بحلول العام 2050. حيث ستكون مراكز القوى الاقتصادية في العالم تغيرت. فيما يتضمن التحليل الذي نشرت مضمونه جريدة "اندبندنت" البريطانية أيضاً ثلاث مفاجآت على الأقل تتعلق بالاقتصادات العشرة الأقوى في العالم.

أما المفاجآت الثلاث . فأولها أن الصين ستكون قد أزاحت الولايات المتحدة عن عرش الاقتصاد الأكبر في العالم. لكن أميركا لن تكون في المركز الثاني عالمياً. بل في المركز الثالث. حيث سيحل ثانياً بعد الصين. الهند التي لم يكن أحد يتوقع أن تتفوق على الاقتصاد الأميركي وبفارق كبير. بحسب توقعات المحللين.

أما المفاجأة الثانية فهي أن أكبر دولة إسلامية. وهي إندونيسيا. سوف تكون قد دخلت في قائمة الكبار عالمياً. حيث ستصبح صاحبة رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام 2050.

والمفاجأة الثالثة في القائمة هي أن بريطانيا التي صوت مواطنوها العام الماضي على الخروج من الاتحاد الأوروبي. سوف تنحدر خلال الـ33 سنة المقبلة لتصبح في المركز العاشر عالمياً. بدلاً من موقعها الحالي كخامس أكبر اقتصاد في العالم.

وجاء التقرير الاقتصادي تحت العنوان: "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050". وفي التقرير تمكن المحللون الاقتصاديون من وضع أكبر 32 اقتصادا في العالم. وذلك بحسب حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل اقتصاد. ونسب النمو التي يحققها. وبالتالي الحجم المتوقع للاقتصاد بحلول العام 2050.

وفيما يلي حجم الناتج المحلي الإجمالي لعشرة دول بحلول العام 2050:

أولاً: الصين: (58.499) تريليون دولار.

ثانياً: الهند: (44.128) تريليون دولار.

ثالثاً: الولايات المتحدة: (34.102) تريليون دولار.

رابعاً: إندونيسيا: (10.502) تريليون دولار.

خامساً: البرازيل: (7.540) تريليون دولار.

سادساً: روسيا: (7.131) تريليون دولار.

سابعاً: المكسيك: (6.863) تريليون دولار.

ثامناً: اليابان: (6.779) تريليون دولار.

تاسعاً: ألمانيا: (6.138) تريليون دولار.

عاشراً: بريطانيا: (5.369) تريليون دولار.

PWC* واحد من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم تم تأسيسها في العام 1998م.

نتائج القمة العربية و الاسلامية و الامريكية

شهدت المملكة العربية السعودية زيارة تاريخية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب. يومي 20 و21 من شهر مايو 2017. حيث تضمنت الزيارة عدداً من الفعاليات. وهي عقد قمة ثنائية "سعودية - أمريكية". وأخرى "خليجية - أمريكية". وقمة ثالثة "عربية - إسلامية - أمريكية". وصاحبت هذه القمم فعاليات أخرى. منها افتتاح المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال) ومقره الرياض. وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والمملكة.

وقد أسفرت زيارة ترامب عن عدد من النتائج التي تتعلق بملفات شديدة الأهمية للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة. ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. و سوف نتطرق للجوانب الاقتصادية لهذه القمة

حيث مثّلت الاتفاقيات التي وقعتها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة، خلال زيارة ترامب، والتنوع الذي اتسمت به، إنجازاً مهماً ومكاسب مشتركة للدولتين. فقد بلغت قيمة الصفقات التي أُبرمت في الرياض، نحو 460 مليار دولار، حيث شملت اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري؛ من بينها صفقات أسلحة أمريكية بقيمة 110 مليارات دولار.

ويعتبر توقيع هذه الاتفاقيات بمنزلة خطوات حقيقية ملموسة على طريق تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لرؤية "المملكة 2030"، التي تركز على أهمية استقطاب الاستثمارات النوعية، وجذب كبريات الشركات العالمية الرائدة في مختلف القطاعات الحيوية، وتنويع مصادر الدخل الاقتصادية للمملكة وعدم الاعتماد على النفط فقط.

وبالتالي يُتوقع أن يكون لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية على القطاعات الاقتصادية والعسكرية في المملكة، كالتالي:

أ- زيادة فرص العمل: من المتوقع أن تساهم الاتفاقيات الاقتصادية مع الولايات المتحدة في توفير فرص عمل كبيرة داخل المملكة، وتدريب مزيد من القوى العاملة السعودية من خلال المنشآت التي سيتم افتتاحها، حيث ستكون الشركات الأمريكية مُلتزمة بنسب التوطين المحددة.

ب- تنويع مجالات الاستثمار: إذ تم منح 23 شركة أمريكية تراخيص للاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة للاقتصاد السعودي، منها شركات "جنرال إليكتريك" و"سيتي جروب" و"اتش بي" وغيرها. وتشمل القطاعات الاستثمارية المستهدفة: الصناعات التحويلية، والنقل، والمقاولات، والدواء، والخدمات اللوجستية، والخدمات الإلكترونية والمصرفية، ومجالات الاستشارات.

ج- دعم الصناعات العسكرية في المملكة: تسعى الرياض إلى توطين 50% من الإنفاق الحكومي العسكري وفقاً لرؤية 2030، وبالتالي تصنيع أسلحة بالشراكة مع شركات أمريكية بدلاً من شرائها. وفي هذا الصدد، وقعت السعودية اتفاقيات مع شركات أمريكية للصناعات العسكرية، ومنها اتفاق مع شركة "لوكهيد مارتن" لدعم برنامج تجميع 150 طائرة هليكوبتر من طراز "بلاكهوك إس70-" في المملكة، ومع شركة "رايثيون" لإنشاء فرع في السعودية سيركز على تنفيذ برامج لخلق قدرات محلية في الدفاع وصناعة الطيران في المملكة.

د- محاربة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود: تضمنت الاتفاقيات الثنائية مع الجانب الأمريكي، تعزيز قدرات القوات السعودية من خلال التدريبات العسكرية المشتركة، وإمدادها بدبابات وأسلحة مدفعية ورادارات وعربات مصفحة وطائرات مروحية وسفن مقاتلة متعددة المهام، كما ستساعد منظومات دفاع صاروخية، مثل "باتريوت" و"ثاد"، المملكة على حمايتها من أي ضربات جوية.

ومن شأن هذه الاتفاقيات العسكرية، زيادة تمكين المملكة على تحصين حدودها، ودعم أمن السعودية ومنطقة الخليج العربية في مواجهة مخاطر الإرهاب، والتصدي للتهديدات ذات الصلة بنفوذ إيران وممارساتها غير المسؤولة.

حاصل القول، حققت زيارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى الرياض والقمم الثلاث التي شهدتها، مكاسب متعددة للأطراف المشاركة فيها، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فمن ناحية، أبرم الجانب الأمريكي عقوداً استثمارية وصفقات أسلحة بمبالغ مالية ضخمة مع المملكة؛ تعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة. كما أكدت واشنطن على المسؤولية المشتركة لدول المنطقة معها في محاربة الإرهاب والتطرف، ودعم استقرار الإقليم. ومن ناحية أخرى، أعادت هذه الزيارة التوازن للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، وتبني موقف مُوحد ضد المد الإيراني الذي يهدد استقرار وأمن المنطقة. كما وقعت السعودية اتفاقيات مع شركات أمريكية ستساهم في دعم رؤية "المملكة 2030"، وزيادة قدراتها العسكرية في تأمين حدودها ومواجهة مخاطر الإرهاب.

صندوق النقد العربي يتوقع نمو الاقتصاد السوداني وتدفق الاستثمارات

توقع تقرير لصندوق النقد العربي: نمو الاقتصاد السوداني وتحسن الأوضاع النقدية، بجانب تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلاد .واشار التقرير الذي أصدره الصندوق في أبريل من العام الجاري، تحت شعار "آفاق الاقتصاد العربي" وتضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2017 و2018.. الى التوقعات بنمو الاقتصاد السوداني بنسبة 5% خلال عامي 2017و 2018م، وعزا ذلك لعدة عوامل: على رأسها رفع العقوبات الأمريكية عن السودان . واوضح التقرير أن هذا القرار سيمكن السودان من ممارسة الأعمال المالية والتجارية مع دول العالم، كما سيسمح برفع الحظر على أرصدة المؤسسات والأفراد والحكومة السودانية مما يدعم النشاط في العديد من القطاعات الاقتصادية على رأسها التجارة والمال والأعمال. بجانب تدفق الاستثمارات في العديد من القطاعات الإنتاجية الرئيسية كقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية واستخراج الذهب وهو ما سيساعد على زيادة القيمة المضافة في هذه القطاعات وتنشيط النمو الاقتصادي.وذكر التقرير أن الاقتصاد السوداني واجه منذ العام 2012 م عقب انفصال جنوب السودان: عددا من التحديات الاقتصادية تمثلت في فقدان ثلاثة أرباع الصادرات النفطية، إضافة إلى ارتفاع أعباء المديونية الخارجية، وأشار التقرير إلى أن العقوبات الاقتصادية على السودان أثرت على مستويات التجارة والاستثمار بجانب الضغوطات في أسواق الصرف الأجنبي .وأوضح التقرير أن الاقتصاد السوداني تأثر خلال عام 2016 لا سيما خلال النصف الأول من العام لاستمرار العقوبات الاقتصادية وانقطاع علاقات البنوك المراسلة، بالإضافة لعدم التمكن من التوصل لاتفاق لمعالجة الديون الخارجية أو الإعفاء منها؛ أثر سلبا على النمو الاقتصادي . وأكد التقرير أن أبرز الأولويات على صعيد السياسات الاقتصادية تتمثل في ضبط الأوضاع المالية العامة واحتواء مواطن الهشاشة الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم النمو الشامل وزيادة مستويات مرونة سعر الصرف وبناء الحيز المالي المطلوب لدعم الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي.وذكر التقرير ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2016 الذي بلغ نحو 17.8% مقارنة مع حوالي 16.9% خلال عام 2015، وعزا ذلك لارتفاع الضغوط التضخمية المتولدة عن مجموعة الأغذية والمشروبات والنقل والسكن والمياه والكهرباء والغاز .وتوقع الصندوق لعامي 2017 و 2018 أن يبلغ معدل التضخم حوالي 19% وحوالي 20% على الترتيب. وأرجع ذلك للارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية والضغوط التي قد يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في ظل تراجع الموارد من النقد الأجنبي والرفع التدريجي للدعم

عن المحروقات والكهرباء والقمح .وأشار التقرير إلى أن البنك المركزي السوداني يستهدف تحقيق استقرار سياسة سعر الصرف من خلال إصدار أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني والتدخل في سوق الصرف .وأشار التقرير إلى أن تطوير سوق التعاملات ما بين البنوك ومزادات تداول أوراق الدين الحكومية أحد أهم الآليات لامتصاص فائض السيولة وتطوير الوساطة المالية. ونوه التقرير إلى أن السياسات النقدية للبنك المركزي للعام 2017 تستهدف تقليل أثر انتقال التطورات الدولية والإقليمية وتجنب الآثار السلبية لهذه التطورات على الاقتصاد السوداني. كما تركز على خلق بيئة مواتية للاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتوقع التقرير استمرار السياسة النقدية التوسعية في السودان خلال العام الجاري ونمو السيولة المحلية بنسبة 27.3% وتراجع معدل نمو الائتمان الممنوح ليقارب نحو 24% ونمو الودائع المحلية بنسبة 30%.

وأكد التقرير أن الأوضاع النقدية سوف تشهد تحسنا في ظل التأثيرات الإيجابية لقرار رفع العقوبات الأمريكية عن السودان وهو ما سيؤدي إلى دعم التعاملات المالية والتدفقات الاستثمارية. الأمر الذي يؤدي إلى نمو ملحوظ في أنشطة المصارف وتحسن نسبي للأوضاع النقدية وللتعاملات في سوق الصرف في السودان .

وزارة الاستثمار تبدي الرغبة للاستفادة من التكنلوجيا الفرنسية لخلق مزيد من التكامُل والتعاون بين البلدين

أكد أسامة فيصل وزير الدولة بوزارة الاستثمار الرغبة في الاستفادة من التكنلوجيا الفرنسية لخلق مزيد من التكامُل والتعاون بين البلدين. وإنشاء مزيد من البنيات التحتية بتكنلوجيا فرنسية؛ لاسيما بعد رفع العقوبات الأمريكية مما يجعل السودان من الدول الجاذبة للاستثمارات المُختلفة خلال الفترة القادمة.جاء ذلك لدى لقائه بمكتبه مطلع شهر ابريل بوفد مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة السيد لويس رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية مع دول القرن الأفريقي وعضو لجنة الثقافة والتعليم والاتصالات و الوفد المرافق له. وبحضور الدكتور محمد أبوزيد مصطفى وزير السياحة والآثار والسفير يوسف الكَردفاني مدير إدارة الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية ود. حبيب مختوم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الولايات وقدم وزير الدولة بوزارة الاستثمار شرحاً وافياً للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها السودان في مجالات الاستثمار المُختلفة . وأوضح وزير السياحة والآثار أن السياحة والاستثمار وجهان لعُملة واحدة. مشيراً للدور الكبير الذي تلعبهُ السياحة في تلاقي الشعوب . وقدم شرحاً للوفد الفرنسي عن الإمكانات السياحية التي يتمتع بها السودان في شتى المجالات من أقاليم متنوعة وحياة برية ومحميات طبيعية واكتشافات لتجمعات جديدة من الآثار السودانية. داعياً الحكومة الفرنسية مُمثلة في وفد مجلس الشيوخ الفرنسي للاستفادة من المكونات الجاذبة للسياحة في السودان بغرض الاستثمار السياحي .وأشاد رئيس الوفد الفرنسي بالمجهودات التي تبذلها الحكومة السودانية في مجالات الإستثمار والسياحة. مُبدياً إعجابهُم الكبير وتقديرهُم لحضارة وتاريخ السودان الطويل

تقرير عن ورشة الطاقة الجديدة و المتجددة

هادية خالد عبدالرحمن

إدارة البحوث والتنمية

نظم ديوان الحكم الاخادي بمقره بالخرطوم بالتعاون مع المركز القومي لبحوث الطاقة في يوم 2017/7/26م ورشة بعنوان الطاقة الجديدة والمتجددة، والتى تهدف إلى تحقيق برنامج الدولة في الاستفادة من الموارد الكامنة و تسخيرها من أجل تحقيق التطور المنشود في مجال الطاقة الجديدة و المتجددة و العمل علي نشر المفاهيم المتعلقة بها بالتنسيق بين المؤسسات ذات الصلة.

ركزت الورشه على تمتع السودان بنسبة عالية من الاشعاع الشمسي في جميع مناطقه (حوالي 6 كيلوات ساعة/متر2/ يوم). ويمكن استغلال هذا الإشعاع الشمسي لمقابلة احتياجات معظم السكان . لا سيما في المناطق الريفية التى لاتتوفر فيها شبكة الكهرباء.

تم تقديم أربعة اوراق عمل تناولت المفاهيم والمجالات. وفيما يلي إستعراض موجز لما تضمنته هذه الأوراق:

ندوات وورش

الورقة الأولى:

نتائج دراسة مسحية لوضع الطاقة في القطاع المنزلي بالسودان

مقدم الورقة: رموند علي محمد

هدفت الورقة الى تقدير حجم فقر الطاقه في السودان. والحصول على بيانات ملموسة لتقييم وضع الطاقه في القطاع المنزلي للولايات المختلفة. بالإضافة الى تحديد مستوى الإختلاف في مستويات فقر الطاقه بين الولايات المختلفة. ايضاً تدريب بعض الكوادر السودانية في مجال الطاقه. واخيراً تقديم مقترحات مناسبة لرفع مستوى الطاقه بالسودان. حيث تناولت الدراسة أنواع الوقود التقليدي والحديث المستخدم للطبخ والإنارة في القطاع المنزلي.

تطرقت الورقة الى توقيع إتفاقية المركز القومي لأبحاث الطاقه والبنك الأفريقي للتنمية لتمويل مشروع لدراسة وضع الطاقه بالقطاع المنزلي في السودان. و أشارت الورقة الى أن للكهرباء دور اساسي لتحسين مستوى معيشة الأسرة. من ناحية توفير الاضاءة خاصةً بعد غروب الشمس وذلك لضمان ساعات الدراسة الطويلة وتسهيل الأنشطة المدرة للدخل. وضخ المياه . كما انها تساعد في توفر الإتصالات وتشغيل وسائل التثقيف والترفيه (الموبايل. الراديو. التلفزيون. مبردات المياه والمكيفات). وحسب تقرير التنمية العالمية يحتاج الفرد في الحد الأدني الى 120كيلوواط/ ساعة سنوياً.

الورقة الثانية:

تقانات الطاقة المتجددة ودور المركز القومي لبحوث الطاقة في تطويرها و نشرها:

مقدم الورقة: المهندس/ الفاضل برمة أحمد

تضمنت الورقة استراتيجية المركز والتى تتمثل في التركيز على نشاط الترشيد برفع كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة البديلة وإجراء الدراسات والاستشارات الفنية للقضايا الملحة بالقطاع الصناعي والزراعي و الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحية كبدائل للطاقة. ونشر نتائج الأبحاث والتطبيقات الموائمة والملائمة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقة.

وتطرقت الورقة إلى التطور التاريخي للمركز القومى لبحوث الطاقه منذ نشاءته في العام 1972 و تغيير مسمياته و تبعيات المركز للجهات المختلفة حتى العام 2010 حيث تم انشاء المركز القومي لبحوث الطاقة بمسماه الحالي .

اوضحت الورقة أهم انجازات المركز القومي لبحوث الطاقة والتى تتمثل في مساهمته منذ إنشائه فى التعريف بالطاقات الجديدة والمتجددة. وادخال تطبيقاتها بولايات السودان المختلفة. كما إستقطب المركز دعما خارجيا فى عقد الثمانينات بلغ أكثر من 6 مليون دولار كتكلفة مشروعات وبرامج ناجحة ساهمت فى التنمية المستدامة والتفاعل المجتمعى. مما حدا بالمؤسسات المانحة بالاقدام على الاستمرار فى التمويل. وقد استهدفت هذه المشاريع شرائح مختلفة من المجتمع الريفى مثل الفئات الانتاجية من المزارعين بادخال طلمبات الطاقة الشمسية لسحب وضخ المياه . والمرأة بادخال تقنيات الطبخ مثل الفرن الشمسى و تقانات ادرار الدخل مثل تقنية المجففات الشمسية التى تستخدم فى انتاج الملح عن طريق التجفيف بالطاقة الشمسية بدلاً عن حرق الحطب. وقد قام المركز منذ انشائه بتدريب اكثر من اربعة وعشرون الف متدرب. وذلك في جميع مجالات الطاقة المتجددة. أدت المجهودات التي قام بها المعهد منذ انشائه الى تطوير ونشر استخدامات الطاقات الجديدة والمتجددة بقيام وحدة لتطوير وانتاج الخلايا الشمسية محليا في العام 2003 م لتكون نموذجا لتصنيع الخلايا الشمسية محليا.

الورقة الثالثة:

السياسات و الآليات المطلوبة لرفع مساهمة الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة في السودان

مقدم الورقة: د. سوسن محمد الحسن

تحدثت الورقة عن الأثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لتوفر خدمات الطاقة الجديدة و المتجددة و يعتبر توفر خدمات الطاقة لتلبية الاحتياجات البشرية ذو أهمية قصوى بالنسبة للتنمية المستدامة. وهناك ابعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية لإنتاج الطاقة وتتمثل الاثار الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر اتاحة الفرص للمرأة الريفية. التحول السكاني. وتتمثل الاثار الاقتصادية في تحسين الإنتاجية في الريف. رفع دخل الفرد. توفير فرص العمل. وتخفيف الاثار البيئية و تلوث الهواء و التغير المناخي وانبعاث الغازات السامة التى تنتج من الحصول على الطاقة من المصادر التقليدية مثل حرق الحطب والنفايات .

تطرقت الورقة الى وضع الطاقة الكهربائية في الوطن العربي حتى عام 2003 حيث وجد أن حوالي 64.3 مليون نسمة (21.4 %) لم تصل اليهم الكهرباء. وفي العام 2006 مثلت المحطات الحرارية 92% من محطات التوليد و التوليد المائي 7% . بينما تغطي طاقة الرياح المتبقي. وهذا يعني ان التوليد يساهم في التلوث البيئي. كمقارنة تولد الدنمارك 15% من طاقتها الكهربية من الرياح. في المانيا 75% من طاقة بعض المناطق من الرياح ويصل التوليد في اسبانيا الي 50% في بعض المناطق تنتج مصر والمغرب وتونس ، 310 ميجاواط. 124 ميجاواط.20 ميجا واط علي الترتيب من طاقة الرياح ويمثل هذا الانتاج حوالي 0.17 %من اجمالي القدرة المركبة .

تناولت الورقه معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الوطن العربي والتى إنحصرت في السياسات الرئيسية لنشر الطاقة المتجددة تشمل:-

(أ) سياسة تنمية الطلب و الانتاج.

(ب) سياسة تشجيع التصنيع المحلي.

(ج) سياسة دعم الطاقة المتجددة.

الورقة الرابعة:

دور القطاع الخاص في نشر الطاقة المتجددة في السودان

مقدم الورقة: مهندس/ حسن عبد الله

تناولت الورقة الجوانب التالية:

- أماكنية إستخدام الأنظمة الشمسية: حيث تم استخدام انظمة الطاقة الشمسية بالقرى النائية و البعيدة عن الشبكة القومية للكهرباء.
- أنواع الأنظمة :هنالك انظمة مختلفة للطاقة الشمسية تم تطبيقها في الاماكن البعيدة.
- اقتصاديات : تناولت الورقة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع و العائد منها.

خلصت هذه الورقة الى بعض التوصيات منها المساعدة في التوعية والتدريب والتمويل المتناهي في الصغر أو الصناديق المتجددة. كذلك أن تقوم الحكومة بإعفاء الأنظمة الشمسية والأنظمة المركزية فوراً من الجمارك والضرائب.

خلصت الورشة الى عدد من التوصيات اهمها :

1- إعداد برنامج للتوعية والإرشاد في كل من الريف والحضر لعكس المخاطر الصحية والبيئية لإستخدامات الوقود التقليدي بالطرق البدائية و المحافظة على الموارد الطبيعية.

2- تفعيل دور الإعلام للتنوير بأهمية الطاقه المتجددة.

3- تشجيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة بعمل نماذج يمكن تطبيقها في الولايات المختلفة.

4- استحداث برامج لإستخدام المواقد المحسنة لكل من حطب الوقود والفحم النباتي.

5- زراعة الغابات الشعبية ووضع قوانين ولوائح تشجيعية لذلك.

6- العمل على إدخال التقانات الحديثة وتطويرها للإستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية كوقود.

7- إمكانية الطاقة الجديدة والمتجددة منافسة الطاقه التقليدية لتصبح بديلاً لها للتخلص من الآثار البيئية السالبة لإستخدام الطاقة التقليدية.وضع القوانين واللوائح والسياسات وتوفير الآليات التي تساعد في تشجيع الطاقة الجديدة والمتجددة.

8- تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال انتاج واستخدامات الطاقه المتجددة. وذلك بإزالة المعوقات بوضع سياسات حكومية جاذبة ومنها الإعفاءات الجمركية والضريبية لأجهزة الطاقه المتجددة.

9- وضع مشاريع الطاقه المتجددة ضمن الخطط السنوية للوزارات والولايات والمحليات كل حسب مصادر الطاقه المتوفرة فيها وايجاد شراكة بين الولايات والمركز.

10- وضع خطط وبرامج لتدريب الكوادر في مجال الطاقة المتجددة.

11- الاستفادة من الفرص المتاحة وخاصة بعد اتفاقية باريس لعام 2015 والتي حث كل الدول على المشاركة في تخفيف الغازات. ومن هذه الدول السودان. حيث تم تخصيص مبالغ مالية لذلك من قبل.

12- اعداد قاعدة بيانات لمصادر الطاقه المتجددة في السودان و اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة .

قرأت لك ..

كتاب بعنوان :

التنافسيه الدوليه وتأثيرها على التجارة العربية والعالميه

إيمان عبد الغفار الطاهر محمد

إدارة البحوث والتنمية

الكاتب : الدكتوره / نيفين حسين شمت

يتناول الكتاب مفهوم التنافسيه الدوليه وتأثيرها على التجارة العربية والعالميه .حيث وضح الكاتب أن النشاط التصديرى يعتبر خياراً استراتيجيا للنمو والتنميه . ويحظى التوجه للتصدير باهتمامات السياسات الأقتصاديه فى الدول المتقدمه والناميه. ويأتى الأهتمام بالصادرات العربيه من وجود خد رئيسى يواجه الاقتصاديات العربيه. وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادى مطرد قادر على خلق فرص عمل جديده وتوفير العملات الأجنبيه. وبحقق تشغيل للطاقات الأنتاجيه. وبناء احتياطيات أجنبيه وتبنى تكنولوجيا رفيعه المستوى. حيث يرتبط نمو الصادرات بتطور الأنتاجيه داخل قطاع الصناعات التحويليه بشكل يفوق مستواه داخل قطاع المنتجات الأوليه. وفى ظل التطورات العالميه . الجديده من عوله وانفتاح الأسواق وتحرير التجاره العالميه ينبغى على الدول

العربيه أن تحقق نجاحات تنافسيه فى الأسواق العالميه الأمر الذى يفرض تغيير المزايا النسبيه التقليديه واكتساب مزايا تنافسيه جديده وفى ظل التحديات السابقه.

يركز الكتاب على رفع القدره التنافسيه للصادرات الصناعيه التحويليه العربيه حتى تستطيع ان تنافس الأسواق الدوليه. وفى نفس الوقت تكفل للمواطنين مستوى معيشى متصاعد ومتواصل على المدى الطويل.

ويحتوى هذا الكتاب على اربعه فصول يحتوى كل فصل على مبحثين بالاضافه للخاتمه والتوصيات فى الفصل الأخير.

تناول الفصل الأول التنافسيه الدوليه حيث تناول المبحث الاول الميزه التنافسيه والتنافسيه الدوليه . ويمكن تعريف القدره التنافسيه بأنها القدره المستمره للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحيه فى الأسواق المفتوحه. اما التعريف الذى يقدمه مجلس السياسه التنافسيه للولايات المتحده فهو القدره على إنتاج السلع والخدمات التى تجابه اختبارات الأسواق الدوليه وتضمن نمو متواصل ومتصاعد فى مستوى معيشه المواطنين على المدى الطويل.وهنالك اعتقاد بأن الميزه التنافسيه وليست الميزه النسبيه هى التى سوف تحكم الإتجار الدولى والمنافسه الكونيه بين الصناعات. بينما تناول المبحث الثانى مؤشرات التنافسيه الدوليه.حيث تتعدد وفقا للمستهدف من

قياسها. فضلا عن الأهميه الكبيره لتلك المؤشرات فى تحديد وتشخيص المعوقات داخل الأقتصاد القومى. بما يساعد على إتباع السياسات الملائمه لإزاله تلك المعوقات لتهيئة الأقتصاد القومى نحو النمو وتحقيق الرفاهيه الأقتصاديه للمجتمع. وتتمثل فى مؤشرات على مستوى الأقتصاد الكلي . واخرى على المستوى القطاعى وثالثة على مستوى الأنشطه الأقتصادية. كما تناول الكاتب عده مناهج لقياس التنافسات القومية منها المنهج التقليدى لقياس التنافسية . ومنهج بورتر ومنهج المعهد الدولى للتنميه الإدارية ومنهج البنك الدولى.كما تناول مراحل تطور الميزه النسبيه الدوليه التى تمر باربع مراحل وليس من الضروري أن تمر الدول بجميع هذه المراحل بذات ترتيبها والتي تتمثل فى مرحله الدفع من خلال عوامل الإنتاج .ومرحله الدفع من خلال الإستثمار ومرحلة الدفع من خلال الإبتكار ومرحله الدفع من خلال الثروة.

تطرق الفصل الثانى من الكتاب للنظام العالمى الجديد. حيث وضح تسارع العولمة فى الاقتصاد العالمى بدرجة كبيرة و التجارة الدولية بمعدل تقارب ضعف زيادة الناتج المحلى الأجمالى العالمى الأمر الذى ساهم فى زيادة الأعتماد المتبادل. ومن أبرز ملامح العوله تزايد التدفقات الرأسماليه لكثير من الدول النامية. وكذلك تكوين التكتلات الإقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة ومن اهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبى" و"النافتا" و"الأبيك".

تناول الكاتب فى المبحث الاول من الفصل الثاني. الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) حيث تم الإتفاق على اقامة الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية لتلبية حاجات التبادل التجاري فى الدول الصناعية وتأمين مصالحها. وتمثل أهم أهداف اتفاقية الجات في أزالة العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر . وضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة وتوسيع التجارة الدولية. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقى والإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية. ولقد نشأت منظمة التجارة العالمية (OTW) بمقتضي اتفاق تم التوصل اليه مع اختتام جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وتنص الإتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية على عقد المؤتمر الوزاري للمنظمة. وذلك لتعزيز دورها فى تحرير التجارة الدولية .

اما المبحث الثانى من الفصل الثاني . تناول مفهوم العولمة الإقتصادية التى تتمثل فى عمليتين مرتبطتين هما عمليتا التخطى الأقتصادي للحدود الوطنية. والتخطي المعلوماتي لهذه الحدود. هذه العمليات تقوم فى أساسها على اتساع قدرة الشركات متعددة الجنسيات وتوسعها على مستوى الإقتصاد العالمي. هذا بالإضافه الى التوسع فى تطبيق سياسات التحرر الإقتصادي. وما ترتب عليه قيام منظمة التجارة العالمية ومفاوضات تحرير التجارة (اتفاقية الجات) من خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وسهولة تدفق السلع والخدمات بين الدول. وقد أدى انتشار ظاهرة العولمة الى ظهور العديد من التحديات التى تواجه العالم وعلى الأخص الدول الناميه. ومن أهم هذه التحديات هى محاوله الدول المتقدمه تجاهل دور الدول الناميه فى الأقتصاد العالمى والحيلوله دون اندماجها فى الاقتصاد العالمى .ومن اهم سلبيات العوله التوزيع غير العادل لثمارها ما بين الدول المتقدمه والناميه .

وهنالك بعض المقترحات أهمها كيف يمكن للدول العربيه صياغه سياسه للتنميه فى ظل تحديات وفرص العوله منها ضروره صياغه استراتيجيه اقتصاديه وتنمويه تتسم بالوضوح والشفافيه.العمل على الأنتاج للسوق العالميه بشروط المنافسه الدوليه. ضرورة الأهتمام بتنفيذ مشروعات بنيه أساسيه لتدعيم التكامل الأقتصادى العربى.....الخ.ولتقليل الأثار السلبيه المحتمله. يجب اعتماد السياسه المؤديه لتحقيق هذه الاهداف ومنها اعاده هيكله الجهاز الأنتاجى و زياده القدره التصديريه.التكامل الأقليمى وتطوير

القاعده التكنولوجيه. وتطوير الموارد البشريه.

استعرض الكاتب فى الفصل الثالث الصناعه العربيه فى مبحثين المبحث الاول تناول واقع الصناعه العربيه موضحا ان للصناعه تأثير حيوى ديناميكى على أوجه النشاط البشرى الأخرى. فتعتبر الصناعه من أهم عناصر زياده ودعم "القيمه المضافه" على المستوى القومى.وان الصناعه هى الدافع الى تأكيد القوة الأقتصاديه وتعمل على مضاعفه القدره التنافسيه وتحسين أوضاعها على المستوى المحلى والخارجى.وبالرغم من الأمكانات الكبيره المتاحه للصناعه العربيه فمازال اداؤها ضعيفا ونسبه مساهمتها افى اجمالى حجم التوظف لاتتجاوز ١٤٪ كما لا يتجاوز نصيب الصادرات الصناعيه نسبه ٦٪ من اجمالى الأنتاج الصناعى . ويعزى الأداء المتواضع للصناعه العربيه. رغم الموارد المستثمره فيها الى عده عوامل وتحديات منها :ضعف مساهمه الصناعه فى الناتج المحلى الأجمالى .ضعف نظم الجوده.قصور دور البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعيه.قصور التدريب.التركيز على سياسه إحلال الواردات وعدم الأهتمام الكافى بالتصدير وضعف التوجه نحو التعاون الأقليمى.

أما المبحث الثانى من الفصل الثالث . ففد تناول وضع الصادرات الصناعيه العربيه . حيث تاتى أهميه ومكانه الصادرات العربيه من دورها التنموى كقطاع رائد ومحرك للنمو من خلال ما تساهم به من توفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل الواردات الضروريه واعاده التخصيص الكفء للموارد .الانتفاع بالاثار الديناميكيه للتصدير والأستفاده من وفورات الحجم وقانون الغله المتزايده.

إستعرض الفصل الرابع تجارب الدول الناجحه فى مجال تنميه الصادرات: وقد تناول المبحث الاول التجربه الماليزيه وفى المبحث الثانى تجربه كوريا الجنوبيه بالتفصيل.وقد اعتمدت هذه الدراسه على منهج المقارنه بين وضع الصناعه فى مصر وبعض الدول المختاره من شرق اسيا(ماليزيا – كوريا الجنوبيه) بما يسمح بالأستفاده من تجارب هذه الدول.وتحديد المجالات التى تحقق بها هذه الدول ميزه تنافسيه تجاه العالم وبالتالى المزايا المحتمله أمام مصر. واقتراح التوصيات الازمه لتطوير الصناعه التحويليه المصريه.

جذبت تجربه دول جنوب شرق اسيا انظار العالم. حيث انها خلال ثلاثه عقود انتقلت هذه البلدان من قائمه افقر بلدان العالم الى تصنيفها بأعتبارها دولاً صناعيه.والواقع أن التجربه الاسيويه فريده وغنيه بسبب اختلاف المسارات و طبيعه السياسات التى نفذتها كل دوله على حده.

أهم نتائج وتوصيات الكاتب :

- قامت تجارب الدول الناجحة على اساس وضع سياسه تنميه الصادرات فى اطار استراتيجيه رشيده للتنميه.حيث كانت تتبع استراتيجيات تجاريه وصناعيه ناجحه تعزز التخصص فى مجالات الأنتاج التى يتمتع فيها الأقتصاد بمزايا تنافسيه.
- اتسمت سياسات التجاره بالأتجاه التدريجى إلى تحرير التجاره مع العمل على توفير الدعم المؤسسى للصادرات.حيث تم استحداث اليات مؤسسيه فعاله لا تجعل للأسواق المحليه أهميه تفضيليه عن الاسواق الدوليه لدى المنتجين المحليين.
- نجحت فى ايجاد الشراكه التعاونيه بين القطاع الخاص والقطاع العام مما خلق الحافز لتحقيق اهداف استراتيجيه التنميه.
- الإرتباط المتبادل بين جوانب الأقتصاد المختلفه والعمل فى إطار برنامج عمل شامل واستراتيجيه واضحه للتنميه .

وعلى إستخلاص إمكانية إستفادت السودان من تجارب دول شرق اسيا الناجحه وذلك من خلال تبنى استراتيجيه واضحه . وان تتميز السياسه الأقتصاديه السودانيه بالأستمراريه ومشاركه اهل الخبره .ومواجهة الضغوط السياسيه الخارجيه والتركيز على المصلحه الأقتصاديه الوطنيه وتعميق علاقات المشاركه بين واضعى السياسه الإقتصاديه ومنفذيها من القطاعات الأقتصاديه

المختلفه. بالإضافه لتطوير الصادرات لتحقيق التنميه من خلال الاتى:

-التأكيد على إشباع حاجات السوق المحلى من السلع الضروريه.

-الاستفاده والأستثمار فى الثروه البشريه. والأهتمام بالتعليم الفنى.

-الاستمرار فى الأنتاج من اجل زياده الصادرات وتنوعها وتنوع الأسواق.

- زياده القدره التنافسيه للمنتجات السودانيه من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجيه والأبتكارات.

- زياده الناتج القومى الأجمالى .وزياده نصيب الفرد منه.

-النفاذ للأسواق الهامه من خلال النظام العام للمزايا التفضيليه للسلع التى يتمتع بها السودان والترويج لها.

- تدعيم الصناعات الموجهة للتصدير من خلال تخفيض الرسوم الجمركيه المدفوعه على استيراد المواد الأوليه(مستلزمات الانتاج)المستخدمه فى إنتاج سلع تصديريه.

- إعادة تأهيل البنية الأساسيه وقطاع الخدمات.

- توجيه تدفق الأستثمارات نحو قطاعات لها الأولويه بالنسبه لخطه التنميه.

- تعديل سياسات الأستيراد لتسهيل دخول المواد الأوليه والسلع الرأسماليه والتكنولوجيا التى تحتاجها القطاعات الأنتاجيه.

-تقدم قروض وتسهيلات تمويليه للمنشات متوسطه الحجم والصغيره المرتبطه بالنشاط التصديرى.

- تشجيع الشراكه التعاونيه بين القطاع الخاص والقطاع العام من اجل خلق الحافزلتحقيق اهداف استراتيجيه التنميه المستدامة .

مؤشـــرات إقتصادية

اعداد :

نفيسة محمد ميرغني

إدارة الإحصـــــاء

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة 2005 - 2007

سنة الأساس (1990= 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة (2008 - يونيو 2017) م

سنة الأساس (2007= 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6*	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)

2016			
يناير	531.31	554.06	511.27
	(12.44)	(11.37)	(13.79)
فبراير	536.1	557.4	517.5
	(12.94)	(11.44)	(14.73)
مارس	536.9	558.6	517.5
	(11.7)	(10.12)	(13.55)
أبريل	547.4	570.7	526.6
	(12.85)	(11.30)	(14.64)
مايو	559.7	584.7	537.2
	(13.98)	(12.96)	(15.31)
يونيو	579.0	606.4	554.1
	(14.31)	(12.71)	(16.30)
يوليو	596.6	621.2	574.3
	(16.50)	(14.25)	(19.14)
أغسطس	596.6	633.9	584.4
	(18.15)	(16.66)	(19.94)
سبتمبر	617.4	642.5	594.9
	(18.32)	(17.19)	(19.61)
اكتوبر	623.4	649.8	599.7
	(19.6)	(19.18)	(20.15)
نوفمبر	676.6	711.9	644.9
	(29.5)	(30.71)	(28.31)
ديسمبر	688.4	729.4	651.0
	(30.5)	(31.53)	(29.52)

2017			
يناير	705.9	746.0	669.4
	(32.9)	(34.7)	(30.9)
فبراير	715.9	760.0	675.2
	(33.5)	(36.4)	(30.5)
مارس	723.1	769.9	679.8
	(34.7)	(37.8)	(31.3)
أبريل	738.0	787.7	691.8
	(34.8)	(38.0)	(31.4)
مايو	758.5	813.7	706.5
	(35.5)	(39.2)	(31.5)
يونيو	767.9	824.4	714.7
	(32.6)	(35.9)	(29.0)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
ملحوظة: معدلات التضخم بين الأقواس

جـــدول رقـــم (2)

المتوسط الشهري لاسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 – يونيو 2017)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.301	2.313
ديسمبر 2006	2.008	2.018
ديسمبر 2007	2.029	2.039
ديسمبر 2008	2.190	2.200
ديسمبر 2009	2.236	2.247
ديسمبر 2010	2.482	2.495
ديسمبر 2012	4.398	4.420
ديسمبر 2013	5.682	5.710
ديسمبر 2014	5.857	5.886
ديسمبر 2015	6.077	6.107
2016		
يناير	6.077	6.107
فبراير	6.077	6.107
مارس	6.077	6.107
أبريل	6.077	6.108
مايو	6.077	6.108
يونيو	6.077	6.107
يوليو	6.077	6.107
أغسطس	6.077	6.107
سبتمبر	6.199	6.230
اكتوبر	6.366	6.398
نوفمبر	6.481	6.513
ديسمبر	6.554	6.586
2017		
يناير	6.618	6.651
فبراير	6.667	6.700
مارس	6.667	6.700
أبريل	6.6667	6.7000
مايو	6.6667	6.7000
يونيو	6.6667	6.7000

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 - يونيو 2017)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.405	6.437
مايو	6.405	6.437
يونيو	6.405	6.437
يوليو	6.405	6.437
اغسطس	6.414	6.445
سبتمبر	6.502	6.535
اكتوبر	6.502	6.535
نوفمبر	7.047	7.082
ديسمبر	7.077	7.113
2017		
يناير	7.000	7.009
فبراير	6.894	6.905
مارس	6.919	6.931
أبريل	7.0905	7.1099
مايو	7.1409	7.1604
يونيو	7.3309	7.4441

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 - يونيو 2017)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.305	2.314
ديسمبر 2006	2.010	2.020
ديسمبر 2007	2.030	2.040
ديسمبر 2008	2.160	2.220
ديسمبر 2009	2.245	2.373
ديسمبر 2010	2.515	2.525
ديسمبر 2011	2.749	2.760
ديسمبر 2012	6.180	6.211
ديسمبر 2013	5.946	5.975
ديسمبر 2014 *	6.282	6.313
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.413	6.445
مايو	6.413	6.445
يونيو	6.413	6.445
يوليو	6.413	6.445
أغسطس	6.413	6.445
سبتمبر	6.502	6.535
اكتوبر	6.502	6.535
نوفمبر	7.047	7.082
ديسمبر	7.077	7.113
2017		
يناير	7.005	7.054
فبراير	6.894	6.903
مارس	6.916	6.931
أبريل	7.1016	7.1099
مايو	7.0310	7.1617
يونيو	7.3403	7.4387

المصدر : بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم(5) مؤشرات نقدية خلال الفترة (2012 – يونيو 2017م)

مليون جنية

البيـــــان	2012	2013	2014	2015	2016						2017					
الفتـــرة	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو
عرض النقود	8.663.3	66.445.7	77.739.0	93.642.6	100.760	106.225	110.903	120.800	126.783	130.178	135.474	139.721	147.492	154.714
العملة لدى الجمهور	16.751.5	19.178.4	23.343.1	27.495.4	28.259.4	31.699.0	32.486.8	38.712.0	38.548.1	9.745.6	41.380.0	41.284.1	42.338.0	46.814.5
الودائع تحت الطلب	14.241.9	6.486.9	19.743.0	25.376.3	28.409.1	29.154.0	30.754.6	33.460.8	35.803.4	36.859.0	37.762.7	40.906.7	44.230.2	44.260.7
شبه النقود	27.669.9	30.780.4	34.652.9	40.770.9	44.091.4	45.372.0	47.661.9	48.627.2	52.431.8	53.573.9	56.331.1	57.530.0	60.923.7	63.638.7
اجمالي اصول (خصوم) البنوك	67.049.6	77.479.8	92.317.0	108.937.6	115.503.3	123.259.0	128.065.9	132.713.5	134.478.3	136.641.7	142.355.4	147.502.7	56.018.8	161.835.1
إجمالي التمويل المصرفي	30.482.8	37.657.1	44.320.7	53.456.8	56.691.0	60.438.0	63.660.6	67.688.6	68.358.0	69.350.0	71.741.0	73.576.0	78.994.0	82.555.0
اجمالي الودائع المصرفية	39.919.9	44.533.3	53.978.5	63.884.8	69.993.0	72.311.0	75.563,2	79.918.2	85.736.0	88.176.0	92.357.0	96.530.0	103.274.0	106.017.0
العملة لدى الجمهور/ عرض النقود %	28.6	28.9	30.0	29.4	28.0	29.8	29.3	32.0	30.4	30.5	30.5	29.5	28.7	30.3
الودائع تحت الطلب/ عرض النقود %	24.3	24.8	25.4	27.1	28.2	27.4	27.7	27.7	28.2	28.3	27.9	29.3	30.0	28.6
شبه النقود / عرض النقود %	47.2	46.3	44.6	43.5	43.8	42.7	43.0	40.3	41.4	41.2	41.6	41.2	41.3	41.1
اجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	76.4	84.6	82.1	83.7	81.0	83.6	84.2	84.7	79.7	78.6	77.7	76.2	76.5	77.9

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصاديه بالعمله المحليه والاجنبيه خلال الفترة (2012 - يونيو 2017)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعه	الصناعه	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحليه	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2012	3.745.4	3.914.6	909.5	2.261.2	3.894.2	2.226.1	89.4	3.383.8	10.058.5	30.482.8
ديسمبر 2013	5.302.6	6.074.6	1.197.0	2.374.7	3.488.7	3.640.2	188.6	4.275.7	11.115.0	37.657.1
ديسمبر 2014	6.908.1	6.690.7	1.488.9	1.630.8	3.798.7	4.146.9	361.3	7.142.9	12.152.2	44.320.7
ديسمبر 2015	8.572.9	7.656.9	1.383.1	1.442.1	5.930.0	4.015.2	311.2	9.660.3	14.485.0	53.456.8
2016										
يناير	9.155.6	8.753.5	1.439.4	350.7.	5.945.9	4.259.5	357.4	612.2.	3.205.1	54.079.3
فبراير	9.128.4	9.081.7	1.523.0	287.9.	6.320.3	4.089.9	332.5	381.5.	4.036.2	55.181.3
مارس	8.939.0	9.536.6	1.622.4	306.3.	6.802.8	4.188.9	351.9	391.3.	4.551.8	56.691.0
أبريل	8.810.4	9.417.7	1.663.0	366.0.	7.036.1	4.354.9	468.3	291.9	4.659.8	57.068.2
مايو	8.902.9	9.720.8	1.674.7	480.9.	7.178.6	4.386.7	383.4	998.4.	4.798.3	58.524.8
يونيو	9.411.6	9.775.7	1.654.1	622.5.	7.415.5	4.397.7	560.2	0335.3	5.265.2	60.437.8
يوليو	9.609.5	9.925.2	1.495.0	640.1.	7.628.6	4.248.5	593.2	9.944.0	5.816.3	60.900.4
أغسطس	9.925.8	8.892.1	1.484.1	674.3.	7.900.0	4.875.9	527.1	0.532.0	6.533.7	62.345.0
سبتمبر	10,356.6	8,855.5	1.444.8	053.5.	8.239.1	4.914.0	575.2	0.280.8	6.941.1	63.660.6
اكتوبر	10.872.4	8.759.1	1.329.8	022.5.	8.168.9	5.014.6	601.1	0.150.4	6.562.9	63.481.8
نوفمبر	11.617.9	8.692.5	1.342.9	317.1.	8.377.9	5.024.3	591.4	0.259.9	6.971.1	65.194.9
ديسمبر	11.949.9	8.942.8	1.539.0	686.0.	8.835.3	4.944.8	624.3	0.717.4	7.449.2	67.688.6
2017										
يناير	11.514.3	8.701.4	1.478.9	724.4.	9.301.3	4.550.0	540.6	0.599.5	8.947.9	68.358.3
فبراير	10.721.4	8.903.2	1.681.6	2.772.3	9.527.0	4.481.1	771.0	0.964.3	9.528.6	69.350.4
مارس	10.652.3	9.352.5	1.733.0	751.2.	9.810.6	5.183.3	720.0	1.360.4	0.177.9	71.741.2
أبريل	9.952.9	10.565.6	1.806.2	2.413.7	9.918.5	5.113.6	733.4	11.435.7	21.635.9	73.575.5
مايو	10.056.2	10.902.0	1.780.0	2.829.8	11.056.3	5.112.4	790.4	12.941.4	23.526.0	78.994.3
يونيو	10.431.5	11.826.3	2.256.9	3.109.2	11.484.3	4.914.5	920.0	13.309.8	24.302.4	82.554.9

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة (2005 - يونيو 2017م)

الفترة	2005	2006	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو
المرابحة	3.010.3	5.559.1	8.186.3	11.474.1	14.312.9	12.021.9	8.012.7	20.180.4	26.968.5	38.518.7	9.942.7	13.447.3
%	43.3	53.5	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	46.2	44.6	44.2
المشاركة	2.143.0	2.116.5	1.641.4	1.981.9	1.548.5	2.636.9	3.740.7	3.625.3	3.822.8	5.594.0	1.657.1	2.884.8
%	30.8	20.4	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1	6.7	7.4	9.5
المضاربة	292.3	532.0	956.0	1.480.0	1.424.7	1.296.3	1.772.9	2.086.5	3.582.1	4.165.5	2.052.2	2.328.6
%	4.2	5.1	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	5.0	9.2	7.7
السلم	145.2	133.0	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1.464.3	1.622.9	2.499.7	176.1	60.5
%	2.1	1.3	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	3.0	0.8	0.2
المقاولة	na	na	1.005.6	2.295.6	1.952.2	2.160.1	3.929.5	5.178.3	8.402.2	17.271.5	6.009.2	8.123.0
%	na	na	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	20.7	27.0	26.7
الاجارة	na	na	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	290.4	193.5	99.5
%	na	na	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	0.9	0.3
الاستصناع	na	na	0.0	0.0	-	20.1	32.4	43.2	47.2	52.3	3.0	6.3
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القرض الحسن	na	na	0.0	0.0	-	125.5	99.6	208.7	120.9	240.8	66.6	113.9
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4
أخرى	1.362.9	2.054.3	3.496.0	4.566.1	3.880.3	5.292.7	5.238.2	5.747.4	9.426.3	14.722.4	2.188.3	3.349.4
%	19.6	19.8	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	17.7	9.8	11.0
المجموع	6.953.7	10.394.9	15.659.8	22.107.4	23.329.2	24.102.8	33.822.5	38.678.6	54.193.3	83.355.3	22.288.5	30.413.4
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

** إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - يونيـــو 2017)

مليون جنيه

البند	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4	18,893.6	3,069.9	3,574.3
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5	22.7	13.8	11.8
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3	9,570.9	2,910.3	4,356.5
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6	11.5	13.1	14.3
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5	1,629.1	644.4	533.8
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1	2.0	2.9	1.8
النقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5	3,455.7	955.2	1,246.0
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6	4.1	4.3	4.1
التنمية الاجتماعية**	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5	16,627.3	4,582.1	6,947.9
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3	19.9	20.6	22.8
الطاقة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2	941.6	261.1	239.4
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7	1.1	1.2	0.8
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0	9,873.8	2,345.8	3,751.4
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0	11.8	10.5	12.3
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9	3,012.6	625.1	1,350.5
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9	3.6	2.8	4.4
أخرى*	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0	19,350.7	6,894.5	8,413.5
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3	23.2	30.9	27.7
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	22,288.5	30,413.4
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

** قطاع التنمية الإجتماعية محسن في الأنشطة الإقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012

Dependent Variable: D(RESID01)				
Method: Least Squares				
Date: 01/08/16 Time: 16:40				
Sample (adjusted): 1982 2014				
Included observations: 33 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
RESID01(-1)	-1.089326	0.178931	-6.087955	0.0000
C	0.000629	0.021703	0.028981	0.9771
R-squared	0.544541	Mean dependent var		-0.000164
Adjusted R-squared	0.529849	S.D. dependent var		0.181822
S.E. of regression	0.124671	Akaike info criterion		-1.267583
Sum squared resid	0.481830	Schwarz criterion		-1.176886
Log likelihood	22.91512	Hannan-Quinn criter.		-1.237066
F-statistic	37.06320	Durbin-Watson stat		2.028882
Prob(F-statistic)	0.000001			

Appendix 4 (Error Correction model- Result)

Dependent Variable: DLOG_EXPORT				
Method: Least Squares				
Date: 01/08/16 Time: 16:55				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG_IMPORT	0.618401	1.01E-17	6.14E+16	0.0000
RESID01	1.000000	1.04E-17	9.59E+16	0.0000
C	0.008669	1.27E-18	6.85E+15	0.0000
R-squared	1.000000	Mean dependent var		0.022043
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var		0.144144
S.E. of regression	7.27E-18	Sum squared resid		1.64E-33
F-statistic	6.48E+33	Durbin-Watson stat		1.880734
Prob(F-statistic)	0.000000			

Appendix 2. Augmented Dickey–Fuller Unit Root Tests Results.

ADF- at Level Critical value at the 5% level = -2.951125			ADF_ first difference Critical value at the 5% level= -2.954021		
Variable	Calculated value at 5%	Status	Variable	Calculated value at 5%	Status
Log export	-0.664980	None stationary	Log export	-5.951990**	stationary
Log import	-0.693909	None stationary	Log import	-5.650543**	stationary

Appendix 3 co-integration tests using (Engle –granger Method)
First Step Result: Simple Regression

Dependent Variable: DLOG_EXPORT				
Method: Least Squares				
Date: 01/08/16 Time: 14:47				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG_IMPORT	0.618401	0.170594	3.624993	0.0010
C	0.008669	0.021456	0.404030	0.6889
R-squared	0.291103	Mean dependent var		0.022043
Adjusted R-squared	0.268950	S.D. dependent var		0.144144
S.E. of regression	0.123245	Akaike info criterion		-1.292260
Sum squared resid	0.486060	Schwarz criterion		-1.202474
Log likelihood	23.96841	Hannan-Quinn criter.		-1.261640
F-statistic	13.14058	Durbin-Watson stat		2.176479
Prob(F-statistic)	0.000991			

Second step result: Test the Residual for stationary

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.087955	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.646342	
	5% level		-2.954021	
	10% level		-2.615817	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				

Current account deficit % GDP & saving -investment behavior
120.0
80.0
40.0
0.0
-40.0
-80.0
-120.0
Current balance %GDP
Saving %GDP
investment % GDP

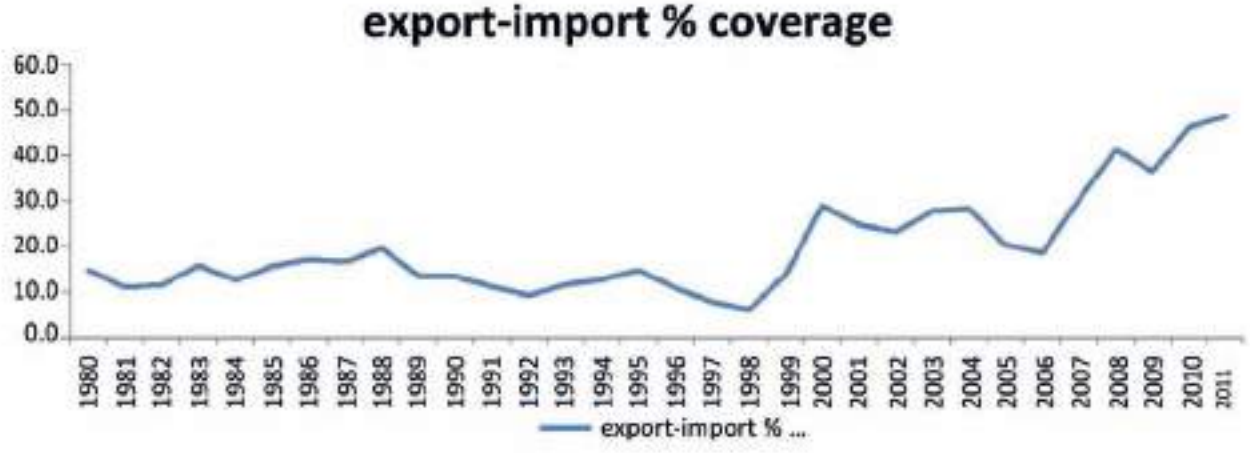
export-import % coverage
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
export-import % ...

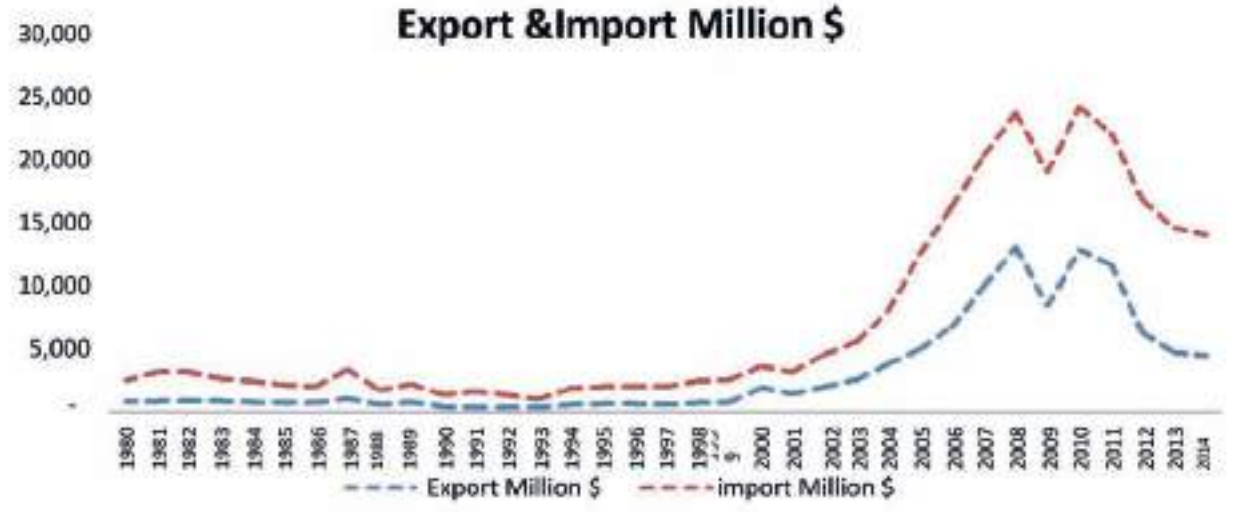
Export &Import Million $
30,000
25,000
20,000
15,000
10,000
5,000
Export Million $
import Million $

relationship. Referring to the appendix 3 the results show that both variables have long run relationship. As stated above in the Equation (2), the intertemporal approach requires the co-integration relationship between export and import, beside (â) coefficient should equal to one.

iii. Error Correction Models

Now let us estimate the error correction model after including the residual (error term) in the equation (2). To show short run & long run relationship. Referring to appendix 4 the results.

The estimated value of coefficient â equal to 0.618401; which is different from one, we can conclude that the CAD of for Sudanese current account is unsustainable in the long-run because of faster rise in the Sudanese imports relative to the exports. In other words, Sudanese current account deficit cannot be able to meet intertemporal budget constraint in the long run without a drastic change in policies (Structural adjustment Policies), such as a sharp depreciation or reduction in the government expenditures.

Conclusion

In this study, we examined the sustainability of current account deficit in Sudan over the period (1980- 2014) by utilizing co-integration and error correction methods. We have tested long run relationship between export and import utilizing Engle-Granger method for Cointegration & Augmented Dickey Fuller (ADF) Unit Root test. The results showed that export and import are cointegrated and seems to be having a stable long-run relationship.
Also, we investigated short term deviations from long term trend by utilizing Error Correction Model.

The results showed that, there is a positive relationship and highly significant between them. The results showed that the import is growing faster than export this indicate the lack of intertemporal budget constrain in the future, therefore it is impossible for Sudanese economy to generate more income to repay for lender (principle plus interest), without structural adjustment policies.

The results of unsustainability of current account deficit consistant with the results showed by the international indicators or criteria's.

Policy Implications

The government needs to adopt urgent and comprehensive economic policies to curb the problem, such as supporting long-term capital flows, especially green field foreign direct investment, and equity portfolio flows; controlling the short-term speculative capital inflows (hot money flows) to the country by the use of some measures like Tobin tax, implementing new industrialization policies mainly aiming to develop export oriented high technologies, consumer products industry and reduce the import dependency (consumption goods)of the household sector, coupled with supportive exchange rate and monetary policies needs to be adopted. In the long run the country may require undertaking several structural adjustments in the economy such as reduce government size and expenditure in order to increase public saving. reduce the finance to government that would enable private sector to participate in the economic growth, which will lead to increase per capita income and private saving.

$$C_0 = Y_0 + B_0 - I_0 - (1+r_0) B_{-1} \quad (1)$$

Where C0 is current consumption; Y0 is output; I0 is the one period world interest rate; B0 is the size of international borrowing; and (1+r0) B_{-1} is the historically given initial debt of the representative agent, corresponding to the country's external debt. In that case Husted (1992) makes several assumptions in order to derive a testable model which is given by the following regression:

$$X_t = a + \hat{a}^* MM_t + e_t \quad (2)$$

Where X is exports of goods and services, and MM is imports of goods and services plus net payments (interest & transfers). In order for the economy to satisfy its intertemporal budget constraint, â should be equal to 1 and e_t should be stationary. Thus if X & MM are nonstationary, then under the null hypothesis, they are cointegrated.

To construct Cointegration and error-correction model we have four steps. First, determine the orders of integration for each variable under consideration which difference of each series successively emerge to the stationary series. Second, estimate co-integration regressions with ordinary least square using variables with the same order of integration. Third, test for stationary residuals of the co-integration regressions. Finally, construct the error-correction model.

Some common criterias used to assess the sustainability of current account deficit

There are several criteria to measure the sustainability of current account deficit such as: budget deficit to GDP ratio, import to GDP ratio, export to GDP ratio, change in reserves, change in capital flows and trade deficit to GDP ratio. In general, if current account to GDP ratio is higher than %5, then sustainability of current account deficit is questionable. Increase in export to GDP ratio, capital inflow, economic growth, reserves and saving will make current account deficit more attainable. However, increase in import to GDP ratio, trade deficit to GDP ratio, investment and budget deficit to GDP ratio will make current account deficit less attainable. Also, increase in political instability can make current account deficit less attainable. Please refer to the graphs in appendixes

Empirical Results

i. Unit Root Test

We have performed Augmented Dickey-Fuller (ADF) test for a unit root tests in levels and first differences for the log export and Log import including trend and intercept.

The results in the Appendix 2, indicate that both export and import have unit root (none stationary) in the Level I(0), But stationary in the first difference I(1), at significant less than 5% , that means it possible to go for next step.

ii. Co-integration Tests

Cointegration means the long relationship between non-stationary time series. If there are series (two or more) that are individually none stationary (have to be cointegrated of the same order), but there exists their linear combination which is stationary-we call it Cointegration.

To test the long run relationship between (log export) and (log import), we use two -step Engle-Granger procedure, because both variables have same order. The first step is to run simple regression between variables to calculate the Residual. The Second step is to test the Residual itself for unit root test, and if it stationary is level that means the export and import Have Long run

Table (1)

Author	study	results
Baharumshah, Lau and Fauntas (2003)	They study sustainability for Four Countries: Indonesia, Malaysia, Thailand, and Philippines, using Cross countries data:(1961-1999)	They found that is Sustainable for Indonesia, Thailand, and Philippines. Whereas Malaysia is unsustainable.
Matsubayashi (2005)	He studied CAD for USA using Unit root and Co-integration test; (1975-1999)	Sustainable
Kim, Min and McDonald (2009)	They investigated the sustainability for Four Countries: Indonesia, Korea, Malaysia, Thailand, and Philippines, using Non-linear unit root test : (1981-2003).	Sustainable
Konya (2008)	He studied sustainability for Czech Republic Hungary and Slovenia, Using Unit root test & Co-integration test (1993-2006).	He found that; Sustainable for Czech republic and Hungary But Slovenia Unsustainable.
Önel and Utkulu (2006)	They studied CAD for Turkish, using Zivot-Andrews unit root & Gregory-Hansen Co-integration test, (1970-2002).	They found that Weakly Sustainably.
Raybaudi, Sola and Spagnolo (2004)	They studied sustainability for Argentina, Brazil, Japan, UK & USA, using Unit root for period (1970-2002).	They found that Argentina and USA are Unsustainable.
Arize (2002)	He studied Sustainability for 50 countries using Johansen test (1973-1998).	He found that sustainable for 31 countries.

Research Methodology

This study tries to investigate the current account deficit, to see whether Sudanese economy can adjust current account imbalance or not, by using descriptive statistics and qualitative analysis according to international indicator criteria. In addition to using econometrics model (unit root test & Co - integration analysis) to intertemporal approach for budget constrain. By using annual data for the period (1980-2014).
The variables used in the analysis are the Sudanese exports and imports. The exports (EX) represent exports of goods and services. The imports (IM) are the sum of the imports of goods and services and the net transfer payments with net interest payments. The data were obtained from World Bank data& IMF, Balance of Payments statistics. Eviews 7.0 software was used in the analysis.

Theoretical Framework

Husted (1992) presents a principal statistical analysis followed in this study that implies a long-run relationship between export and import. The individual current-period budget constraint is:

implemented with the IMF/World Bank support. However, Sudan's economic performance deteriorated sharply and the average current account deficit was about 21 % of GDP in this decade.

In the 1990s, the government adopted the reforms without external assistance. The economic performance improved and the current account deficit has been reduced to less than half by the end of the 1993 compared to 90% of GDP in 1990 (IMF, 2000; World Bank, 1993). Sudan's current account balance remained in negative before 1980 to 2014. Since the problem of current account deficit is showing a rising trend year after year. Thus, it is necessary to investigate the reasons behind this worsening current account deficit. The adverse impact of the secession and of the lack of agreement on oil transit fees are heavily affecting vital economy activities, causing serious economic imbalances.

The policy measures taken by the authorities have not been much successful yet in deeling with the deteriorating economic situation, and the substantial loss of oil revenues is now being translated in to serious external and internal deficits, inflation rate. In addition to above mentioned Sudan has been suffering from USA Economic sanction from November 1997 till the 12th of October 2017.

Motivation

This study attempts to identify the current account deficits in Sudan, and specifically assess the sustainability of the Sudanese current account using international indicators, I have been particularly motivated to investigate the current account sustainability in Sudan due to the following:

- The size of the deficit relative to GDP in recent years as average –17.22% during the period (1990-2013).
- The relatively poor income and savings rate indicate that deficits are the result of high consumption which is constitute about 90% from GDP, and low savings.
- Increase the Government deficit to 4.6% from GDP in 2014.
- Unsustainability of external debt plunging the country into the HIPC status
- Although the real depreciation of the exchange rate, posing threats to country's external competitiveness.
- Relatively unchanged structure of the Sudanese economy over the past two decades questioning the sources of growth.
- Unwillingness for lenders to finance the current account deficit.

Literature Reviews

The pattern of current account imbalances has received considerable attention in the economics literature for many years. However, growth of current account deficits and financial crisis in the last decades makes the policymakers and economists pay more attention and to work more frequently on the issue. In this study we will show A number of studies that tried to investigate the sustainability of current accounts deficit, around a long-run relationship between exports and imports. Empirical research embraces all types of unit root tests and co-integration techniques to Show the intertemporal budget constraint for different countries as listed in table (1).

country where capital is most productive. Hence, current account deficit is desired up to a point as it boosts capital inflows to a country. However, as mentioned in Baharumshah et al. (2003, p.466); Apergis et al. (2000, p.599) and Choon-Seng and Villanueva (2000, p.3), persistent CAD may have serious effects such as, increase in domestic interest rates, accumulation of external debt, financial crises triggered by high interest rates and rapid depreciation of exchange rates, higher government budget deficits, decrease in savings, imports exceeding exports, and excessive burden on future generations by lowering the standards of living.

These serious effects on the economy raise the question of whether the CAD is sustainable or not. During the last decade, the concept of sustainable current account has become an important issue in the economics literature. From the principle point of view, countries can sustain deficit as long as it can raise the necessary funds by borrowing (Kalyoncu, 2005, p.1). But not all countries will able to do that, specifically developing countries, including Sudanese economy it is become so difficult to borrow from abroad to finance their CAD, even if it is possible to borrow it would be highly costing.

CAD sustainability refers to whether an economy is capable of meeting its intertemporal budget constraint in the long run without a drastic change in private-sector behavior or policy changes, such as a sharp depreciation or reduction in the government expenditures. Sustainability of CAD is not easy task, because it is related to very complex macroeconomic and political –economy issues. In addition, to it consistent with sustainability of external debts and with the intertemporal model of the current account (Kim, Min, Hwang and McDonald, 2009, p.164).

In order to analyse the long-run sustainability of the current account, the countries intertemporal budget constraint must be questioned. Intertemporal model investigates the country's ability to repay its external debt. To fulfill the intertemporal budget constraint, the present discounted value of future trade surpluses must be equal to the present value of its foreign debt (Milesi-Ferretti and Razin, 1996, p.2). As the sustainability of CAD is an important indicator of an economy's vulnerability, the main goal of this paper is to reveal the status of a developing country by analyzing the sustainability of the CAD for Sudan. To identify whether the Sudanese CAD is sustainable or not?

Sudanese current account deficit Development:

Historically Sudan is facing current account deficit for a long period of time, the periods (1980 -1989) and (1990 -1996) are considered to be critical periods where the CAD deficit reached to 21% and 42.2% of GDP respectively. The period (1997-2011) deficits has been decreased to 5.5% of GDP due to oil exporting during this period. But the situation has been changed after secession of South Sudan in july-2011, which affected all economic indicators, current deficit starting to increase till reached 7.7% of GDP during last three years.

Though, Sudan adopted stabilization and adjustment policies in 1978. These policies & programs of reforms started after the government requested IMF financial assistance to tackle its internal and external macroeconomic imbalances. However, the poor macroeconomic performance of the Sudan's seeds in the 1980s and 1990s started in the early 1970s when the government attempted to boost the economy through nationalization and substantial low-productivity investment financed by foreign borrowing. During the 1980s, the programs of reform were

CURRENT ACCOUNT DEFICIT SUSTAINABILITY - EMPIRICAL ANALYSIS - SUDAN: 1980-2014

MALIK ABDELLA FARAGELLA GOUBARA

Foreign Exchange Department

Abstract

In this study we examined the sustainability of current account deficit in Sudan over the period (1980- 2014) by utilizing co-integration and error correction methods. we have tested long run relationship between export and import utilizing Engle-Granger method for Cointegration & Augmented Dickey Fuller (ADF) Unit Root test. The results showed that export and import are cointegrated and seems to be having a stable long-run relationship. Also, we investigated short term deviations from long term trend by utilizing Error Correction Model.

the results showed that, there is a positive relationship and highly significant between them. and the import is growing faster than export this indicate the lack of intertemporal budget constrain in the future, therefore, it is impossible for Sudanese economy to generate more income to repay for lender (principle plus interest), without structural adjustment policies. the results of unsustainability of current account deficit consistant with the results showed by the international indicators or criteria.

Introduction

It is a theme of the sustainability of the current account with special interest by the policy makers, investors and economists in developed and developing countries alike, since they are considered as important indicators of economic fragility. Most of the financial crises in 1990s and 2000s reveal the key role of persistent and increasing current account deficit (CAD) in economic vulnerability. (Irandoust and Ericsson, 2004, p.49; Baharumshah et al., 2003, p.466).

Temporary CAD is not necessarily a problem for the economy, as long as it reflects the reallocation of capital to the

1 Working paper in- International Finance and policy, 2016- Graduate program in Economic and Public policy (PEPP), University of Tsukuba- Japan.